محضر الجلسة رقم 262

التاريخ: الثلاثاء 23 رجب 1447هـ (13 يناير 2026م).
الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وثمان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة السلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة والمستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة والأجوبة الكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 6 يناير 2026 إلى تاريخه فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 22 سؤالا شفهيا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 27 سؤالا كتابيا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 20 جوابا كتابيا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 13 يناير 2026، تقدم بها المستشار خالد السطي، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد والتي عبرت عن تعذر تفاعلها مع الطلب في هذه الجلسة.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 59.24 يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال..

تفضل السي خالد ونجي عندك السي خليهن، تفضل السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

فقط بخصوص الإحاطة، كنا نتمنى، السيد الرئيس، على الأقل أن يتم إخبار الرأي العام بموضوع الإحاطة والمتعلق بتوقف أجور مستخدمي المجلس الوطني للصحافة، لا يعقل هاذي 3 أشهر والناس بدون أجور، وكان على السيد الوزير يجي يشرح للرأي العام.

فقط هذا نتمناو على أن الإحاطات المقبلة على الأقل يتم الإشارة فيها للموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليهن الكرش (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السؤال اللي غنطرحو هو أنه مجموعة من الأسئلة الكتابية وفق المساطر القانونية والنظام الداخلي ما كتجاوبش مع الحكومة في الوقت المحدد، لأن بعض الأسئلة كنطرحوها اللي كتطلب استعجال، منها فك العزلة عن العالم القروي في هاذ الحالة ديال الظروف المناخية.

أيضا، السيد الرئيس، احنا دايما كنطرحو واحد نقطة نظام حول أننا من حقنا وفق الفصل 27 من الدستور، أولا، كمستشارين برلمانيين وكمواطنين مغاربة باش تبقاو تعطيونا الموضوع، لأن ما كنعرفوش الموضوع، كتقولو تناول الكلمة وكتوقفو، خصنا من حقنا نولي نعرفو المواضيع اللي كتطرح فيها هاذ النقطة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن هذا كان فيه نقاش فيما قبل، والجاري به العمل هو أنه لا يتم عرض عناوين التدخلات.

إذن إيلا كان شي إصلاح في إطار النظام الداخلي، يمكن أن نعمل به.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لقطاع الداخلية، نرحب بالسيد وزير الداخلية حول "التسجيل في اللوائح الانتخابية" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

إذن البداية مع السؤال الآني الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "التسجيل في اللوائح الانتخابية".

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

عن عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه كذلك "التسجيل في اللوائح الانتخابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "التسجيل في اللوائح الانتخابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السي أحمد لخريف.

المستشار السيد أحمد لخريف:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

عن تقييمكم لحصيلة التسجيل في اللوائح الانتخابية، وعن الخطوات التي ستتخذونها لتدارك أي نقص وضمان مشاركة واسعة في الانتخابات المقبلة، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الرابع موضوعه "التسجيل في اللوائح الانتخابية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن حصيلة التسجيل في اللوائح الانتخابية والتدابير المتخذة لتنقيحها، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتسجيل في اللوائح الانتخابية.

يمكن لكم، السيد الوزير، إيلا بغيتو تتفضلوا للمنصة.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أشكر السيدة والسادة المستشارين المحترمين على طرح هذه الأسئلة الهامة المتعلقة بالتسجيل في اللوائح الانتخابية العامة برسم عملية المراجعة السنوية.

وتزداد أهمية موضوع الهيئة الناخبة، ونحن على أبواب انطلاق الاستعدادات الميدانية المرتبطة بالانتخابات التشريعية لمجلس النواب، المزمع إجراؤها هذه السنة.

وكما تعلمون، فإن عملية إعداد الهيئة الناخبة المدعوة للمشاركة في الاقتراع، تشكل إحدى الرهانات الكبرى المحيطة بالتحضير الجيد لانتخابات سنة 2026.

كما أن التوفرعلى لوائح انتخابية مطابقة لواقع الهيئة الناخبة الوطنية، يعتبر المدخل الصحيح للتحضير لانتخابات سليمة شفافة، وتحقيق نسبة المشاركة مقبولة في الاقتراع.

وقبل استعراض نتائج حصيلة التسجيلات التي تمت خلال المراجعة السنوية الجارية، جوابا على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، فقد يكون من المهم أن نتناول موضوع اللوائح الانتخابية في المرحلة الحالية، من الزاوية المرتبطة بكيفية رفع التحدي المطروح علينا جميعا، بخصوص تصفية

اللوائح الحالية من كل الشوائب التي قد تعتريها.

وفي هذا الإطار، فقد كان موضوع الإعداد الجيد للهيئة الناخبة الوطنية، المدعوة لانتخابات مجلس النواب المقبل، في صلب المشاورات السياسية المتعلقة بإعداد المنظومة التشريعية لانتخابات سنة 2026 مع زعماء الأحزاب السياسية، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، حيث طالبوا وبإلحاح كبير بضرورة تنقية اللوائح الحالية وإنجاح عملية التسجيل، في أفق إنجاح العملية الانتخابية لهذه السنة.

وتجاوبا مع هذين المطلبين الهامين، تعهدت وزارة الداخلية من جهة، ببذل كافة الجهود من أجل تصفية اللوائح المحلية خلال عملية المراجعة السنوية الجارية، ومن جهة أخرى باتخاذ التدابير اللازمة لإنجاح عملية التسجيل خلال المراجعة الاستثنائية المهدة للاقتراع.

ووفاء بالتزاماتها، قامت المصالح المختصة بوزارة الداخلية بإخضاع اللوائح الانتخابية الحالية لمعالجة معلوماتية معمقة على مستوى النظام المعلوماتي المركزي، شملت أيضا المصادر المعلوماتية الأخرى، مكنت من رصد كافة الحالات التي قد تشكل اختلالات محتملة.

وتهم هذه الحالات بصفة أساسية وبأغلبية ساحقة الأشخاص الذين غيروا عناوين إقامتهم الفعلية من جماعة إلى جماعة أخرى، أو من مقاطعة إلى مقاطعة أخرى، سواء تقدموا أو لم يتقدموا بطلبات تسجيلهم لدى الجماعات أو المقاطعات التي انتقلوا إليها.

وترتبط هذه الحالات أساسا بحركية تنقل السكان المستمرة وعمليات إعادة إسكان قاطني أحياء الصفيح أو إعادة هيكلة بعض الأحياء أو فتح أحياء سكنية جديدة في عدد من المناطق.

كما تم رصد حالات أخرى، يمكن تصنيفها كما يلي:

- حالات وجود أخطاء مادية في أسماء بعض المسجلين أو في معطيات البطاقة الوطنية للتعريف أو في معلومات أخرى؛

- حالات الوفيات التي تم تسجيلها خلال السنوات المنصرمة، ولم يتم إبلاغها في الوقت المناسب إلى علم اللجان الإدارية لشطب أسماء المتوفين، علما أنه لا يمكن من الناحية القانونية شطب أسماء المتوفين إلا بعد تمكين اللجان الإدارية من الإطلاع على مستخرجات رسوم الوفيات؛

- حالات الأشخاص الذين فقدوا أهليتهم الإنتخابية لمانع قانوني أو قضائي.

وفور حصر القوائم المتضمنة للحالات المذكورة، تمت إحالتها على السلطات الإدارية المختصة من أجل بحثها بدقة في ضوء المعطيات المحلية والتأكد منها، قبل عرضها على اللجان الإدارية لدراستها واتخاذ القرار اللازم في شأنها، طبقا للمقتضيات الجاري بها العمل.

وقد تمت دعوة السلطات المذكورة إلى إجراء فحص شامل ودقيق للوائح الخاصة بالجماعات أو المقاطعات التابعة لنفوذها الترابي والحرص على التطبيق الحرفي لمبدأ القيد على أساس علاقة الإقامة الفعلية، قصد التأكد من استمرار توفر الناخبات والناخبين على شرط الإقامة الفعلية بالجماعة أو المقاطعة التي هم مقيدون في لائحتها، مع استحضار الاستثناء المنصوص عليه قانونا لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وكذا للأشخاص المنتسبين للجماعات الواقعة في مناطق اعتيادية للترحال.

ومن أجل ضمان حقوق المسجلين في اللوائح الحالية، تم التشديد على عدم شطب إسم أي ناخبة أو ناخب بسبب غيابه عن تراب الجماعة أو المقاطعة إلا بعد التأكد من أنه غادر بصفة فعلية ونهائية الجماعة أو المقاطعة المقيد في لائحتها.

وقد تبين أن الحالات التي تم رصدها، سواء عن طريق المعالجة المعلوماتية أو نتيجة البحوث الميدانية التي باشرتها السلطات الإدارية المحلية، تراكمت خلال السنوات التي مرت منذ انتخابات 2021، وخلال الاجتماعات التي عقدتها اللجان الإدارية ما بين 5 و9 يناير الجاري برئاسة السيدات والسادة القضاة، قامت السلطات الإدارية المحلية بعرض النتائج التي أسفرت عنها الأبحاث التي باشرتها في شأن كافة الحالات المطروحة على اللجان المذكورة، قصد التداول في شأنها في احترام تام للضمانات القانونية المقررة.

وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمجهودات الجبارة التي بذلتها اللجان الإدارية، برئاسة السيدات والسادة القضاة، على صعيد كافة جماعات ومقاطعات المملكة.

وينبغي الإشارة أن الأشخاص الذين غادروا بصفة نهائية الجماعات أو المقاطعات المقيدين في اللوائح الإنتخابية قد تم شطب أسمائهم منها، مع تبليغ قرار الشطب إلى كل شخص معني، طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل بالعنوان المضمن في اللائحة الإنتخابية.

كما أود التأكيد على أن هذه العملية النوعية الرامية إلى تصفية اللوائح الحالية تم الحرص على تنظيمها خارج الإكراهات الزمنية المرتبطة بالجدول الزمني للإنتخابات، ومن شأنها أن تساهم بشكل كبير في تصفية اللوائح الإنتخابية لتصبح مطابقة أكثر ما يمكن لواقع الهيئة الناخبة الوطنية.

وبخصوص نتائج عملية التسجيل التي تمت إلى حدود المرحلة الحالية من المراجعة السنوية العادية، فقد بلغ عدد المسجلين الجدد ما مجموعه 382.170 ناخبة وناخب، منهم 254.740 عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الإنتخابية، و127.430 عن طريق تقديم طلبات كتابية لدى المكاتب الإدارية.

أما بالنسبة لحصيلة عملية تصفية اللوائح، فقد أسفرت عن شطب 1.400.000 حالة للأسباب القانونية التي سبق بيانها، والتي يتصدرها انتفاء شرط الإقامة الفعلية بالجماعة أو مقاطعة التسجيل، ثم تكرار القيد والوفاة وفقدان الأهلية الانتخابية.

وبذلك، فإن العدد الإجمالي المؤقت للمسجلين في اللوائح الانتخابية العامة على الصعيد الوطني يبلغ إلى غاية المرحلة الجارية من عملية المراجعة السنوية حوالي 16.5 مليون مسجل، منهم 54% من الذكور و46% من الإناث،

وتتوزع الهيئة الناخبة الوطنية المؤقتة بين الوسط الحضري بـ 55% من مجموع المسجلين و45% في الوسط القروي.

فيما يتعلق بالإلتزام الثاني الذي تعهدت به وزارة الداخلية خلال المشاورات السياسية مع قادة الأحزاب السياسية، والمتعلق باتخاذ التدابير اللازمة لإنجاح عملية التسجيل خلال المراجعة الاستثنائية المهدة للاقتراع، فإن الهدف المتوخى من العملية المرتقبة لتحيين الهيئة الناخبة الوطنية يتمثل أساسا في توفير الظروف الملائمة لتسجيل أكبر عدد من الأشخاص، ذكورا وإناثا، غير المسجلين في اللوائح الانتخابية الحالية، خاصة منهم الشباب.

ويتعين التذكير أن عملية المراجعة المذكورة ستجري وفق جدولة زمنية تحدد بموجب قرار وزاري ينشر في الجريدة الرسمية بمدة كافية قبل انطلاق العملية، وسيحدد هذا القرار التواريخ المتعلقة بفترة تقديم طلبات التسجيل، سواء مباشرة لدى المكاتب الإدارية أو عبر الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية، علما أن القانون يحدد الفترة المذكورة في 30 يوما.

كما سيحدد نفس القرار تواريخ اجتماعات اللجان الإدارية وتواريخ وآجال تقديم الطعون لدى المحاكم المختصة، فضلا عن تحديد تاريخ حصر اللوائح الانتخابية النهائية، التي ستعتمد لإجراء الاقتراع التشريعي لمجلس النواب، وسيتم الإعلان عن تواريخ وآجال عملية المراجعة الاستثنائية المذكورة خلال الأسابيع المقبلة.

وبهدف ضمان نجاح عملية المراجعة الاستثنائية، ستحرص الوزارة على تنظيم حملة إعلامية وتواصلية مكثفة وموسعة، تشمل كافة وسائل الإعلام والتواصل، بهدف حث وتحسيس أكبر عدد من الأشخاص غير المسجلين، خاصة الشباب، على التسجيل.

وستنطلق هذه الحملة التواصلية خلال الأيام السابقة للشروع في تقديم طلبات التسجيل، لتمتد طيلة المدة المخصصة لإيداع الطلبات المذكورة.

وغير خاف عليكم أن هذه العملية تكتسي صبغة وطنية خاصة، حيث ننتظر منها جميعا رفع التحدي المتعلق بتحقيق زيادة مهمة في عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية العامة، وذلك في أفق تقوية المشاركة في الاقتراع، وبذلك فهي تستدعي، فضلا عن تعبئة الإدارة التي لن تدخر جهدا لتحقيق الأهداف المسطرة في هذا الباب، تضافر جهود كافة الفاعلين المعنيين الآخرين، خصوصا الأحزاب السياسية، سواء على مستوى هياكلها المركزية أو على مستوى فروعها في الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، وكذا مواكبة مستمرة ومحفزة من لدن وسائل الإعلام والاتصال في كل من القطاعين العام والخاص، علاوة على انخراط المجتمع المدني، من أجل إنجاح هذه العملية الوطنية الكبرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيدة المستشارة المحترمة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنشكركم، السيد الوزير، على المعلومات والمعطيات الدقيقة والمحينة والقيمة اللي تضمنها الجواب ديالكم واللي لا يخامرنا أدنى الشك في صدقيتها ومصداقيتها، لذلك لنا الشرف أن أتدخل باسم الفريق التجمعي لمناقشة العناصر المتضمنة في جوابكم بخصوص التسجيل في اللوائح الانتخابية، وهي مناسبة اللي تنعبرو فيها على الأهمية اللي تتكتسيها هاذ العملية ودورها الفاعل في المسار الديمقراطي التراكمي اللي تتعرفو بلادنا في عهد جلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

كنعتبرو في فريقنا أن عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية هو مدخل أساسي لممارسة الواجبات الوطنية وتحمل مسؤولية المشاركة في الشأن العام، سواء من خلال العمليات الانتخابية ترشيحا وتصويتا أو من خلال الديمقراطية التشاركية وتوقيع العرائض والملتمسات الموجهة للسلطات العمومية.

وفي هذا الإطار، لا بد من التذكير في هاذ المقام بالأهمية اللي تيوليها المشرع لمسألة اللوائح الانتخابية والإصلاحات المتكررة للنظام القانوني المتعلق بها لتوفير أفضل الشروط والكيفيات التي تيسر على المواطنين والمواطنات التسجيل في هاذ اللوائح وتضمن مصداقيتها.

كما نسجل بإيجابية المستجدات التي حملها التعديل الأخير للقانون المتعلق باللوائح الانتخابية، وخاصة فيما يتعلق بالرقمنة وتبسيط مساطر التسجيل، هي مناسبة كذلك للتذكير بمسؤولية الأحزاب السياسية والتنظيمات المدنية والمجتمع المدني في التعريف بهذه المقتضيات وتشجيع التسجيل في اللوائح الانتخابية، باعتباره سلوكا مواطنا يضمن أداء الواجبات الدستورية للمواطنين والمواطنات، وهي دعوة موجهة إلى كافة المغاربة، إلى استثمار الفترة الاستدراكية الموالية لأشغال اللجن الإدارية من 18 إلى 24 يناير الجاري لتقديم طلبات التسجيل والتي ستعتمد أساسا للعمليات الانتخابية التي تنتظرها بلادنا خلال السنة المقبلة.

نشيد بهاذ المناسبة بالجهود اللي تتبذلها السلطات المحلية واللجن الإدارية والسادة القضاة في تدقيق اللوائح كل سنة والتشطيب على من فقد مشروعية التسجيل.

السيد الوزير المحترم،

نختتم هذا التعقيب بالتأكيد على أن المدخل الأساسي لنجاح الانتخابات المقبلة واستمرار الإصلاحات السياسية اللي تتعرفها بلادنا ينطلق من نجاحنا جميعا، إدارة واحزابا ومجتمع مدني ومواطنين، في إعداد اللوائح الانتخابية

بشكل جيد يطهرها من كل فاقد للأهلية الانتخابية ويضمن أكبر مشاركة ممكنة للمواطنين في هذه الاستحقاقات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم هذا، الذي يرسخ موقفكم السابق بكون السلطات العمومية بصفة عامة وزارة الداخلية على وجه الخصوص عازمة بحكم مهامها ومسؤوليتها في تدبير العمل الانتخابي وعلى جعل الانتخابات التشريعية لسنة 2026 فرصة لترسيخ قيم الممارسة الانتخابية السليمة والتصدي بحزم لكل ممارسة تروم المساس بسلامة العمل الانتخابية أو المنافسة الشريفة.

كما نؤكد أن الاستحقاق الانتخابي لسنة 2026 سيشكل محطة هامة من حيث كونه يهيء الأرضية الملائمة لتأكيد تواجد المغرب ضمن خانة الدول الديمقراطية الصاعدة، فضلا عن سعيه لإفراز نخب سياسية وكفاءات قادرة على كسب الرهان المختلفة المطروحة على بلادنا، وفي هذا السياق نحيي التزامكم بتعليمات صاحب الجلالة، نصره الله، وإعداد منظومة القوانين الانتخابية قبل رأس السنة.

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون، يعتبر التسجيل في اللوائح الانتخابية من مداخل نجاح جميع الاستحقاقات الانتخابية وفي مختلف الديمقراطيات، لذلك نشيد بالأهمية الكبرى التي تولونها لهذه العملية وعلى رأسها احترامكم التام لآجال التسجيل في اللوائح الانتخابية ورقمنة هذه العملية والسهر على انعقاد اللجن الإدارية المشرفة على تنقيح هذه اللوائح في وقتها، وهو ما يعكس الرغبة الجماعية القوية لمواصلة استكمال بناء الصرح الديمقراطي الوطني وإقامة مؤسسات منتخبة قوية وذات مصداقية، تعزز المسار التنموي لبلادنا الذي يقوده بعزم وإصرار صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

السيد الوزير المحترم،

لقد تابعنا باهتمام كبير عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية الأخيرة.

وبهذه المناسبة لا بد من تسجيل الشكر والامتنان لرجال وأعوان السلطة العمومية وموظفي الإدارة الترابية في مختلف بقاع المملكة، الذين أسهموا في هذه العملية، غير أنه مع الأسف نجد أن عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية بالمغرب وإن ارتفع حاليا، فهو لا يعكس النسبة المعول عليها لإنجاح المسلسل الانتخابي بشكل أكبر.

وهذه المسؤولية يتحملها الجميع، مواطن وفاعل سياسي ومنتخب وإعلام، لذلك نتمنى من الجميع بذل مجهود أكبر مستقبلا على مستوى التسجيل في اللوائح الانتخابية، باعتباره مؤشرا محوريا على رفع نسبة المشاركة المتوقعة في الاستحقاقات المقبلة التي تبقى الرهان والمكسب الحقيقي لبلادنا ولنا جميعا.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السي لخريف.

المستشار السيد أحمد لخريف:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أتقدم إليكم السيد الوزير المحترم بتشكراتنا الحارة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على التوضيحات التي تقدمتم بها، استجابة وتفاعلا مع هذا السؤال، والتي تعكس الرهانات التي تجسدها العملية الانتخابية بالنسبة للنظام المؤسساتي الوطني، وفي تجسيد الديمقراطية وترسيخها.

الأكيد، السيد الوزير المحترم، أن جلالة الملك عبر بشكل واضح ومتكرر عن حرصه على صيانة الاختيارات الديمقراطية وتكريس انتظام مواعيد العمليات الانتخابية وتحصينها من الشوائب التي يمكن أن تشوش على جودتها وتوفير الضمانات الكفيلة بذلك.

والأكيد هو أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة تعكس إرادة الناخب هو أحد الرهانات الوطنية الأساسية بالنسبة للانتخابات النيابية المقبلة.

وفي قلب هذه الرهانات هناك رهان الرفع من المشاركة الانتخابية وتأمين نسبة مشاركة مقبولة ومشجعة، وهو معطى مهم يجب الاهتمام به لتعزيز الشرعية الشعبية والديمقراطية وإفراز مؤسسات قادرة على رفع التحديات الوطنية الكبرى المطروحة.

السيد الوزير المحترم،

المغرب استطاع تطوير خبرة وتجربة وطنية مهمة في مجال الانتخابات تعكس تطلع بلادنا لتعزيز المسار الانتخابي وتقوية بناء ديمقراطي سليم وذي مصداقية.

وفي هذا الإطار، تم إعداد اعتماد نصوص قانونية وتنظيمية عديدة وتعبئة إمكانات بشرية ومادية ولوجستيكية ومعلوماتية تضاهي الدول المتقدمة، لكن وبالرغم من ذلك، إذا غاب الناخب أو الناخبة عن هذا الاستحقاق وكان

حضورهم ضعيفا - لا قدر الله - فإن ذلك يفقد هذا الموعد وهذا الاستحقاق دلالات ورهانات أساسية سواء مؤسساتيا أو سياسيا.

لهذا، السيد الوزير، الرفع من عدد المغربيات والمغاربة المسجلين في اللوائح الانتخابية والحضور المكثف والمشاركة في الاستحقاقات النيابية أمر حيوي لتعزيز المسار السياسي والانتخابي الذي راكمته بلادنا في هذا المجال، وهذا الأمر هو مسؤولية وطنية جماعية، مسؤولية تتقاسمها عدة أطراف، وزارة الداخلية، الأحزاب السياسية، الإدارة العمومية، الإعلام العمومي والخاص والمجتمع المدني والمدرسة وغيرها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد يحفضه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

في إطار التفاعل مع توضيحاتكم، السيد الوزير المحترم، نسجل ما يلي:

- **أولا:** نود، السيد الوزير المحترم، في البداية أن ننوه في الفريق الحركي بالمنهجية التشاركية المعتمدة من قبل وزارة الداخلية في إعداد وتجويد المنظومة القانونية المتعلقة بالاستحقاق التشريعي المقبل، وذلك على ضوء التوجيهات الملكية السامية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، في خطاب عيد العرش المجيد، وهي منهجية ناجعة تساهم بكل تأكيد في تعزيز الخيار الديمقراطي ببلادنا، كثابت من الثوابت الدستورية، وتساهم في تحصين العملية الانتخابية المقبلة برهاناتها الاستراتيجية سياسيا وتنمويا؛

- **ثانيا:** السيد الوزير المحترم، بنفس الحس الإيجابي، نسجل أهمية المجهودات المبذولة من طرف وزارتكم ومصالحها الإدارية، مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا، في إطار التعبئة لمباشرة عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة برسم المراجعة السنوية لهذه اللوائح، والتي انتهت يوم 31 دجنبر 2025، منوهين بالتسجيلات المقدمة للمواطنين داخل الوطن وخارجه، لإنجاح عملية التسجيل، والتي تمت إما عبر مكاتب السلطات الإدارية المحلية التابع لها محل إقامة طالب التسجيل وعلى مستوى القنصليات، أو عبر المنصة الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض، في إطار ترسيخ خيار الرقمنة المتدرج في تدبير الاستحقاقات الانتخابية في كل مراحلها؛

- **ثالثا:** السيد الوزير المحترم، في هذا الإطار نسجل، السيد الوزير المحترم، بخصوص عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية، ما صاحب الولوج إلى البوابة الإلكترونية المخصصة للتسجيل، من صعوبات جراء بعض الأعطاب التقنية، التي عرفتها البوابة الخاصة لذلك أحيانا.

كما سجلنا كذلك، السيد الوزير المحترم، ضعف التواصل بخصوص التسجيل وضعف الحملات الإعلامية التحسيسية المواكبة لعملية التسجيل في القنوات والإذاعات الرسمية والخصوصية لضمان الإقبال على عملية التسجيل وكسب رهانات المشاركة القوية في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، خاصة في صفوف الشباب ومغاربة العالم.

هي مناسبة للتنويه مجددا، بالإقبال المعهود لأبناء الأقاليم الجنوبية للمملكة الشريفة على أداء الواجب الوطني، تسجيلا وتصويتا وبنسب جد عالية؛

- **رابعا:** السيد الوزير المحترم، استحضارا لتزامن الأجل السنوي لمراجعة اللوائح الانتخابية مع تنظيم بلادنا لبطولات كأس إفريقيا الناجحة بكل المقاييس..

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، إيلا بغيتو تاخذو شوية ديال الوقت للتفاعل مع...

السيد وزير الداخلية:

إيلا ماكاين مشكل تعطيني واحد ثلاثة ديال الدقايق، لأن الموضوع مهم ومهم جدا، وكيعني الجميع بطبيعة الحال.

بغيت نضيف واحد 4 ديال النقط اللي هوما مهمين بالنسبة لينا، وخص يكون واحد النوع ديال التواصل ونوع ديال.. نتفاهمو عليهم:

أولا، فيما يخص العمل اللي قمنا به، مرة أخرى انتخابات نزيهة وشفافة، المبدأ الأساسي اللي كتقوم عليه هو أن اللوائح الانتخابية خص تكون نقية لا تشوبها شائبة، وهاذ الشي اللي خدمنا عليه هاذ المرحلة، نقيناها من جميع ما يمكن أن يشوبها، يمكن نقولو اليوم، أننا كنتوفرو على لوائح منقحة، مطابقة للواقع، لأن العمل اللي قمنا به، هو عمل جبار من أجل التنقية ديال هاذ اللوائح، إذن هاذي النقطة الأولى اللي خص نأكد عليها.

النقطة الثانية، عملية التسجيل اللي مرت هاذي، عملية التسجيل العادية، اللي كتكون كل سنة، لهذا حتى المواكبة الإعلامية كانت بحال المواكبة الإعلامية اللي كتكون فالسنة، اللي هي مختلفة على الحملة الإعلامية اللي كتواكب العملية الاستثنائية اللي غنقومو بها فالمستقبل، وهاذي تنقومو بحملات إعلامية مهمة لأنها ما تدخلش في النسق العادي ديال العمل، وهنا تنطلب من الجميع، بطبيعة الحال، الأحزاب السياسية والجميع، أنهم ينخرطو فيها باش تكون العملية ناجحة، العملية اللي غادي نقومو بها، إن شاء الله، في القريب العاجل.

النقطة الثالثة، اليوم مازال الناس اللي ما مسجلينش ولا الناس اللي تم التشطيب عليهم يمكن لهم بين 18 و24 مزال عندهم الحق أنهم يتسجلو ولا ينقلو القيد ديالهم، في هاذ الفترة، وراه غنقومو خلال غدا وبعد غدا، إن شاء

الله، بحملات باش الناس اللي ما مسجلينش ولا اللي تم التشطيب عليهم أنهم يمكن لهم يتسجلو، يمكن لهم يرجعو بالهاتف ديالهم باش يتوصلو برسالة نصية واش مسجلين ولا ما مسجلينش في رقم الإنصات 2727، يمكن لهم يقومو في أي وقت باش الناس اللي غيرو أماكن السكنى ديالهم يعرفو راسهم بأنه تم التشطيب عليهم، وإذا ما تموش النقل ديال التسجيل ديالهم راه تم التشطيب عليهم.

هاذي خص المواطنات والمواطنين يكونو عارفينها، لأن عملية التسجيل مرتبطة أساسا من محل السكن، ماكاينشي من غير، كيف قلنا، الناس ديال الترحال ولا الناس ديال المغاربة المقيمين بالخارج، المغاربة المقيمين في المغرب الأساس الوحيد والشرط الوحيد للتسجيل في اللوائح الإنتخابية هو الإقامة، ماشي البطاقة الوطنية، الإقامة الفعلية، يعني اللي ما ساكنش، مسجل في موضع آخر وما ساكنش فيه يعرف بأنه تم التشطيب عليه، غيدخل 2727 باش يشوف، غيلقى راسو بأنه تم التشطيب عليه، يقوم بالنقل ديالو.

النقطة الأخيرة، ورجعت في بزاف ديال المداخلات هنا داخل هاذ المجلس الموقر، ولا على برا، بأنه فيما يخص البوابة كانو أعطاب كانو، تنأكد لكم مرة أخرى ماكانوش أعطاب من غير اللي هو عادي، حيث تيكون واحد المرحلة ديال الصيانة ديال سميتو..

اللي كاين اللي خص يعرفوه المواطنات والمواطنين أن التسجيل عبر البوابة مفتوح للجميع، لكن دايرين شروط باش ما يمكنش يكون إنزال، لهذا العدد اللي يمكن يتسجل بواحد العنوان إلكتروني محدد، والعدد اللي يمكن يتسجل عبر واحد البريد إلكتروني محدد، ما يمكنش نفوتوه، باش نكون معكم واضح.

بالنسبة للبريد الإلكتروني ما يمكنش يفوت 5 بواحد العنوان، بواحد البريد الإلكتروني واحد، باش ما يكونش إنزال، وفيما يخص العنوان الإلكتروني ما يمكنش يفوت 10، لأن علاش؟

باش نحاربو عمليات الإنزال اللي تيقومو بها أشخاص عبر المواقع الإلكترونية، هذا اللي تيعطي إيلا فتي هاذ العدد تيبلوكيك، تيبان بحال بأنه خارج الخدمة، هو ماشي خارج الخدمة لكن لأن هاذ العملية شخصية خص يقوم بها الشخص لراسو، ماشي يقوم بها شخص بالنسبة ليلو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الأسئلة الموالية حول "الموارد البشرية بالجماعات الترابية"، تجمعها كذلك وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع السؤال الآني الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "الموارد البشرية بالجماعات الترابية".

السي سعيد تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

عن التدابير المزمع تخاذها من أجل تحديث الموارد البشرية بالجماعات الترابية، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع يتمحور حول "تثمين الموارد البشرية بالجماعات الترابية".

الكلمة للسيد المستشار خالد السطي.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الوضعية الاجتماعية للموظفين ديال الجماعات الترابية، ومآل نظامهم الأساسي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "الإستراتيجية المعتمدة لتحسين أوضاع الموارد البشرية بالجماعات الترابية".

الكلمة لكم السي نور الدين سليك، السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد نور الدين سليك:

تأكيد السؤال السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "النهوض بأوضاع العاملين في الجماعات الترابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة فتيحة تفضلو.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن النهوض بأوضاع العاملين بالجماعات الترابية نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالموارد البشرية بالجماعات الترابية.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تولي وزارة الداخلية أهمية كبيرة لمسألة تنمية كفاءات الموارد البشرية العاملة بالجماعات الترابية، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير الطموحة من أجل إرساء منظومة حديثة للتدبير الجيد لمواردها البشرية، قصد تجاوز أوجه العجز والنقص التي تحد من فعاليتها، باعتبارها اللبنة الأساسية اللازمة لتحقيق المردودية المطلوبة ومواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، اتخذت هذه الوزارة مجموعة من الإجراءات تندرج ضمن استراتيجية متعددة الأهداف، سواء على المدى القريب، المتوسط أو البعيد، ومن ضمنها:

- تتبع دائم لتطور أعداد موظفي الجماعات الترابية وحركتهم، عبر إحداث مصلحة مرصد الحركية والمسار المهني بالمديرية العامة للجماعات الترابية، حيث يرتقب خلال السنوات الخمس المقبلة تسجيل حوالي 28.000 مغادرة إلى التقاعد من مجموع العدد الحالي للموظفين المقدر بحوالي 78.000 موظف؛

- العمل على إرساء حكامة جيدة في تدبير الموارد البشرية العاملة بالجماعات الترابية بجميع مستوياتها، حيث تم إعداد دراسة لاعتماد منظومة للتدبير التوقعي للأعداد والوظائف والكفاءات، ستمكن من استقطاب الكفاءات اللازمة والابتعاد عن الطابع التقليدي في تدبير الموارد البشرية.

وترتكز هذه الدراسة على بعد تشخيصي يهدف إلى التعرف على واقع الإدارة عبر تحليل أعداد الموظفين وتخصصاتهم وكيفية أدائهم للعمل، بما يسمح بتقليص الفجوة بين الوضع الحالي والحاجيات المستقبلية من الوظائف والخبرات وتحديد الحاجيات الحقيقية للتوظيف من أجل سد الخصاص.

وقد همت هذه الدراسة 25 جماعة كنموذج أولي، موزعة على 6 مستويات وفق معايير متعددة، عدد السكان، الطابع الجغرافي... إلخ، ليتم فيما بعد تعميم خلاصاتها على جميع الجماعات الترابية بمختلف مستوياتها.

ووفقا لنتائج هذه المنظومة، فإن تلبية االحاجيات الاستمرارية وضمان جودة الخدمات يقتضي تعويض ما لا يقل عن 15.000 موظف من مجموع 128.000 المغادرين إلى التقاعد المرتقبين خلال السنوات الخمس المقبلة، وذلك عبر توظيفات موجهة نحو التخصصات التي تعرف أكبر الخصاص، لا سيما المالية المحلية والهندسة المدنية والإعلاميات ومهن حفظ الصحة وغيرها من التخصصات ذات الأولوية.

ولهذا الغرض، يتم حاليا مواكبة الجماعات الترابية بشكل يومي في تنظيم مباريات التوظيف، من أجل استقطاب الكفاءات التي هي في أمس الحاجة إليها، وقد مكنت هذه المباريات خلال السنوات الخمس الأخيرة من توظيف حوالي 2500 ملتحق جديد بالجماعات الترابية.

تكفلت وزارة الداخلية خلال الفترة الممتدة ما بين 2021 و2025 بتكوين 2069 تقنيا متخصصا عبر أسلاك التكوين الأساسي بالمعاهد التابعة لها لتكوين التقنيين والتقنيين المتخصصين، مما مكن من تدعيم الجماعات الترابية بهذه الكفاءات عبر التوظيف بعد استكمال التكوين.

وفي إطار مواصلة تعزيز الموارد البشرية، يرتقب أن تقوم معاهد تكوين التقنيين والتقنيين المتخصصين التابعة لوزارة الداخلية خلال الفترة 2026-2030 بتكوين حوالي 10.000 تقني متخصص في تخصصات متعددة منها:

- المالية المحلية؛
- أشغال الجماعات الترابية؛
- الهندسة المدنية؛
- المساحات الخضراء والتنمية المستدامة؛
- حفظ الصحة والإعلاميات.

مما سيتيح تغطية نحو ثلثي حاجيات تعويض المغادرين المرتقبين خلال الخمس سنوات المقبلة.

أما النسبة المتبقية فسيتم استكمالها عبر:

- فتح مباريات التوظيف في التخصصات التي تعرف أكبر الخصاص لدى الجماعات الترابية، ولا سيما المهندسين المعماريين والمهندسين والتقنيين المتخصصين في مجالات الهندسة المعمارية والهندسة المدنية والأشغال العمومية والإعلاميات والمالية المحلية والتدبير الإداري، إضافة إلى الأطباء في الطب العام والطب الشرعي، وكذا الممرضين وتقنيي الصحة في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصات الجماعات الترابية؛

- تقديم الاستشارة للجماعات الترابية في مجال الهندسة، التكوين ومواصلة تأهيل الفاعلين في هذا المجال ووضع رهن إشارة الجماعات الترابية دلائل تكوين في عدة مجالات مرتبطة باختصاصاتها وتدبير شؤونها المحلية؛

- تنظيم أسلاك الإدماج لفائدة الموظفين المعينين حديثا ودورات التكوين المستمر لفائدة الموارد البشرية التابعة للجماعات الترابية، حيث تم خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى غاية أكتوبر 2025 تنظيم ما يناهز 2450 دورة تكوينية ولقاءات تحسيسية لفائدة ما يفوق 60.000 مستفيد من موظفي الجماعات الترابية، حيث بلغ عدد أيام التكوين ما مجموعه 136.500 يوم تكويني في مجالات الحكامة الترابية وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ومواضيع أخرى ذات صلة باختصاصات الجماعات الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفعيلا للمضامين الواردة في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، وحرصا على تثمين الموارد البشرية بها، تم إعداد مشروع النظام الأساسي للموظفات وموظفي الجماعات الترابية في إطار مقاربة تشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين، وذلك عقب سلسلة من الاجتماعات التي خصصت لمناقشة الملف المطلبي، وأسفرت عن إعداد مسودة مشروع قانون بمثابة النظام الأساسي إلى جانب الصيغة الأولية لمجموعة من مشاريع المراسيم والنصوص

التطبيقية المرتبطة به.

وقد تم اعتماد مبدأ المماثلة عند صياغة المشروع بهدف ضمان نفس الحقوق والواجبات والضمانات المعمول بها لدى موظفي الدولة وفق النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ونصوصه التطبيقية، مع مراعاة خصوصية إدارة الجماعات الترابية.

ويوجد هذا المشروع حاليا في مسطرة التشريع على مستوى الأمانة العامة للحكومة.

وبموازاة ذلك، يتم الاشتغال على إعداد مشاريع النصوص التنظيمية والتطبيقية المنبثقة عنه والتوافق بشأنها، في إطار حوار اجتماعي قائم على الثقة المتبادلة واعتماد المقاربة التشاركية كخيار استراتيجي لتحسين الوضعية الاجتماعية وتثمين الرأس المال البشري للجماعات الترابية.

وفي نفس الإطار، تم إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيآتها، وذلك بموجب الظهير الشريف رقم 1.20.75 بتنفيذ القانون رقم 37.18، والتي تعمل على تقديم خدماتها الاجتماعية للمنخرطين وذويهم في مجالات متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- رصد 300 منحة دراسة سنوية بقيمة 1000 درهم شهريا ولمدة 5 سنوات، للطلبة أبناء موظفات وموظفي الجماعات الترابية المتفوقين في امتحان الباكالوريا منذ الدخول المدرسي لسنة 2024-2025؛

- تمكين 1000 طفل من أبناء المنخرطين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 9 و13 سنة من الاستفادة من خدمة المخيم الصيفي لهذه السنة؛

- تمكين 2000 منخرطة ومنخرط من استرجاع جزء من تكاليف الاصطياف العائلي المحدد في 3500 درهم لكل عائلة؛

- إبرام اتفاقيات مع المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة لتمكين المنخرطين من التطبيب والعلاج والدواء، التأمين، الحج، متابعة التعليم العالي للأبناء، التخييم، الاصطياف والإقامات السياحية؛

- إبرام اتفاقيات مع البنوك ومؤسسات التمويل لتمكين منخرطي المؤسسات من الاستفادة من القروض الاستهلاكية ومن الخدمات البنكية بشروط تفضيلية؛

- التغطية الصحية والتأمين الصحي التكميلي.

كما وجب التأكيد على أن مصالح وزارة الداخلية لن تدخر جهدا لتثمين الموارد البشرية العاملة بالجماعات الترابية لتأمين جودة الخدمات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، السي شاكر تفضلوا.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

كما قلتم أن الجماعات الترابية ما تتعانيش من مشكل الموارد البشرية كما، وإنما تتعاني من التوزيع المعقلن ديال هاذ الموارد بمختلف التخصصات، وأن العدد اللي كان في 2022 كيتعدى 90.000 موظفة وموظف الجماعات الترابية، الآن أصبح يتراوح بين 78.000 يعني في سنة 2026، جل ديال هاذ الموظفات والموظفين اللي جاو سنة 1992 أي ما كان يذكر سابقا بمجلس الشباب والمستقبل، وجدتو أمامكم إكراهات لأن حتى المباريات آنذاك اللي كانت في العهد السابق يعني مكانتش تتدوز في غير محلها.

إذن نشكركم على المجهودات رغم الإكراهات، مجهودات جبارة، بحيث أنكم تقومون بحزمة من التدابير من أجل يعني إصلاح وتحديث الموارد البشرية، ومن أجل تقديم خدمات عالية الجودة للمرتفقين، للمواطنين، هذا يشهد به الكل لأن في المدن نلاحظ تحسن، لهذا نحن والمواطنون نقدم لكم كل التنويه والتشجيع.

فقط في المناطق النائية ببعض الجماعات الترابية بمناطق الجبال والواحات، هناك بعض التحديات تتواجها الموارد البشرية من أجل تحسين خدمات المرتفقين، السبب الموضوعي هو أن هاذ الجماعات الهشة تتعاني من ضعف الموارد المالية الذاتية وتتعتمد واحد النسبة ديال 80% من التمويل المركزي.

لذلك، فالوزارة مشكورة على هذا الدعم وعلى هذه المواكبة ديال التنمية وعلى أن الجماعة الترابية تكون في قلب التنمية وتكون كذلك فاعل أساسي وفاعل اقتصادي واجتماعي من أجل تنزيل السياسة العمومية، ولماذا لا السياسة العامة للبلاد، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله.

لهذا نطالب، السيد الوزير المحترم، بالمزيد من العمل من أجل دعم الموارد البشرية، ولا سيما بالمناطق المعروفة بالهشاشة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشارة لبنى علوي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

قبل كل شيء، أتقدم بالتهنئة بحلول السنة الأمازيغية الجديدة لإخواننا الأمازيغ "أسكاس أمباركي، أسكاس أمغاس".

ويشرفني، السيد الوزير، أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل

بالمغرب في هذه الجلسة، لإثارة موضوع تثمين الموارد البشرية بقطاع الجماعات الترابية، هذه الموارد التي تقوم بأدوار مهمة لتنزيل مشروع اللامركزية وتجويد الخدمات العمومية وإنجاح الجهوية المتقدمة.

غير أن واقع هذا القطاع يكشف عن إشكالات بنيوية تجعل الموظف الترابي الحلقة الأضعف داخل المنظومة، اللي يفترض أن تكون قاطرة للتنمية المحلية.

فعلى المستوى القانوني والمؤسساتي، لا تزال الموارد البشرية بالجماعات الترابية خاضعة لإطار قانوني متقادم، لا يراعي خصوصيات التدبير الترابي ولا منطق الكفاءة والنتائج، كما أن ازدواجية السلطة بين المنتخب والإدارات تفرز ارتباكا في القرار الإداري وتؤثر سلبا على الاستقرار المهني.

السيد الوزير المحترم،

على المستوى التنظيمي، ورغم المجهودات المبذولة، نسجل نقصا في التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية واختلالا في توزيع الأطر، حيث تتركز الكفاءات في الجماعات الكبرى مقابل خصاص حاد في الجماعات المتوسطة دون تحفيزات حقيقية لإعادة التوازن المجالي.

وعلى مستوى التكوين، فلا يزال التكوين المستمر محدودا وغير مرتبط بالحاجيات الفعلية للتدبير الحديث، أما على المستوى الاجتماعي يعاني موظفو الجماعات الترابية من ضعف التحفيز، بطء نظام الترقي، جمود الأجور وتدني جاذبية القطاع، مقارنة بقطاعات عمومية أخرى، في ظل ضعف آليات الحكامة وتقييم الأداء، على غرار - نقولو - قطاع العدل والمالية مثلا.

السيد الوزير المحترم،

لقد برز هذا الإشكال بوضوح خلال تنظيم بلادنا للدورة 25 من كأس إفريقيا للأمم التي حققت نجاحا باهرا، نفتخر به جميعا، ونتمنى أن تتوج بلدنا بهذا الكأس الثمين، لهذا فبالرغم من المجهودات والتضحيات التي يقوم بها موظفو الجماعات الترابية في المدن التي تحتضن هذه التظاهرة، إلا أنه بلغنا أنه تم إقصاؤهم مرة أخرى من أي تعويض أو تكريم، كما وقع بعد جائحة كورونا، لذا نلتمس منكم، السيد الوزير المحترم، التدخل لإعادة الأمور إلى نصابها.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على أن تثمين الموارد البشرية بالجماعات الترابية يمر عبر التسريع بإخراج نظام أساسي عادل ومحفز ومنصف واعتماد تدبير قائم على الكفاءة والنتائج، مع الاستثمار في التكوين والتحفيز والرقمنة والاستفادة من الخدمات الاجتماعية، فبدون موظف ترابي محفز لا تنمية محلية حقيقية ولا إدارة ترابية حديثة في خدمة المواطن.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيد الرئيس، السي سليك.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم وما تضمنه من معطيات تؤكد إرادتكم لمواصلة الحوار الاجتماعي القطاعي داخل الجماعات الترابية ومأسسته، وفق القواعد المتعارف عليها، اعتبارا لدوره المحوري كإطار مؤسساتي يكرس احترام الحريات النقابية وممارسة العمل النقابي ويرسخ السلم الاجتماعي، من خلال العمل على تحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية للعاملين بالقطاع، في إطار مقاربة تشاركية تراعي تعزيز نجاعة الإدارة الترابية وتحسين مردودية العاملين بها، بما يعكس رغبة موظفات وموظفي الجماعات الترابية المعبر عنها من خلال إخواننا في الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية والتدبير المفوض، من أجل إيجاد حلول لمختلف الإشكالات المطروحة والاستجابة لمطالبهم المشروعة.

وهو ما نأمل، السيد الوزير، أن يترسخ في مخرجات الحوار القطاعي بين المديرية العامة للجماعات الترابية مع الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية، الاتحاد المغربي للشغل، من خلال تشكيل لجنة تقنية مشتركة يعهد إليها بالتباحث حول النقط الخلافية في مشروع النظام الأساسي للموارد البشرية بالجماعات الترابية ومجموعتها وإعادة صياغته وفق مقترحات الاتحاد المغربي للشغل، مع الاستجابة لمطالب الفئات المعنية بالملفات العالقة، حاملي الشهادات والدبلومات، خريجي مراكز التكوين الإداري، ضحايا مراسيم 2010 وتحسين الأجور.

ولنا كامل الثقة، السيد الوزير، أنكم تتقاسمون معنا أن معالجة الإشكالات التي يعاني منها قطاع الجماعة الترابي، تقتضي إخراج نظام أساسي للموارد البشرية متوازن ومرن ومتوافق بشأنه، نظام يتطلع إلى المستقبل ويضمن الاستقرار المهني والتحفيز وينهل من التجارب والأنظمة الأساسية المتقدمة المعتمدة في بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، سواء من حيث الحقوق والتعويضات وآليات الترقي والتكوين.

إن نجاح هذا الورش الإصلاحي، يظل رهينا باستمرار اعتماد مقاربة تشاركية والحوار الاجتماعي في جميع مراحل إعداد هذا النظام الأساسي من الصياغة إلى الإخراج، بما يضمن إشراك الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية، وفي طليعتها إخواننا في الاتحاد المغربي للشغل، ويعزز الثقة بين الإدارة والعاملين بالقطاع ويجنب القطاع أي توترات واحتجاج.

وفي الختام، نجدد تنويهنا بتفاعلكم، السيد الوزير مع هذا الملف، ونعبر عن أملنا في أن تتوج هذه المقاربة بإجراءات ملموسة في القريب العاجل، تكرس كرامة الموظف الجماعي وتحسن جودة الخدمات المقدمة للمواطنات والمواطنين، في إطار الحكامة الجيدة وتكريسها لأسس العدالة المجالية والتنمية المحلية المستدامة.

وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الأستاذة فتيحة، تفضلوا.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

نجدد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، التنويه بالأعمال القيمة التي تقوم بها وزارة الداخلية بمختلف مستوياتها المركزية والترابية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، الهادفة إلى جعل خدمة المواطن في صلب السياسات العمومية.

كما نقدر عاليا العناية الكبيرة التي تولونها، السيد الوزير، لموضوع موظفي الجماعات الترابية وإدراككم العميق لمطالبهم والإشكاليات البنيوية التي تواجههم، وهو الأمر الذي اتضح بجلاء في العديد من أجوبتكم بمجلسي البرلمان.

وعطفا على ذلك، نحيي في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب موظفي الجماعات الترابية بجميع فئاتهم وأصنافهم، ونعبر لهم عن دعمنا الكامل وغير المشروط لمطالبهم العادلة والمشروعة فيها الإنصاف والعدالة الأجرية.

ونعتبر أنه آن الأوان لإنصافهم، وذلك عبر الإسراع في وضع مشروع النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية في مسطرة المصادقة، حتى يتسنى للبرلمان إغناؤه وتجويده، ولا سيما مجلسنا الموقر، بالنظر إلى تركيبة وحضور الحركة النقابية فيه.

ولعل أبرز الإشكاليات التي طالما طالبت شغيلات الجماعات الترابية بمعالجتها، هي موضوع حاملي الشهادات العليا، الذين لم يتم بعد التجاوب مع مطالبهم من أجل تسوية وضعياتهم إسوة بنظائرهم في باقي القطاعات.

ونود هاهنا، التأكيد أيضا، على أن من بين القطاعات التي تحتاج إلى المزيد من الحوافز، هو قطاع الجماعات الترابية، بالنظر إلى الأدوار التنموية والإدارية والخدماتية التي يقوم بها موظفوها وبشكل يومي.

لا يساورنا شك، السيد الوزير المحترم، بما عهدناه فيكم من صدق وجدية وتفاني في مختلف الأعمال التي أسندت إليكم، أنكم لن تدخروا جهدا في العمل على إنصاف موظفي الجماعات الترابية وتسوية وضعياتهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيبات.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

ما غنطولش بزاف، 3 نقط اللي بغيت نذكرهم:

أولا، وزارة الداخلية نعتبر الشغيلة، موظفي الجماعات الترابية، هي العمود الفقري للعمل الجماعي، بلا بهم مكاين والو، لهذا وزارة الداخلية كتعطي واحد الأهمية قصوى لظروف عمل هاذ الفئة من الموظفين، هاذي هي النقطة الأولى، وكل ما يمكننا نديروه باش نحسنو الوضعية ديالهم غنقومو به؛

النقطة الثانية، يمكن نشوفو بأنه العدد ديال موظفي الجماعات الترابية، كيعرف واحد المنحى تنازلي، خصنا نعرفو علاش؟ لأن وإيلا بدينا من الأول، مجموعة ديال الأعمال خرجت من المناولة وخرجت للتدبيرالمفوض، لهذا العدد كينقاص، هذا ما كيمنعش بأن عندنا إشكال كبير فموظفي الجماعات الترابية.

مجموعة من الأطر ومن موظفي اللي كنحتاجهم الجماعات الترابية ما كنلقاوهمش في السوق، ما تنلقاوهمش، المهندسين، التقنيين.. وكاين واحد النوع ديال بطبيعة الحال الطلب أكبر من العرض.

لهذا، في الجماعات الترابية كيوقع لنا إشكال كبير، وكنزيدو عليه حيث كنمشيو للجماعات الترابية النائية، هذا كيحتم علينا واحد الإشكال كبير بزاف واللي كنعانيو منو وكيعانيو منو الجماعات الترابية، ما تنلقاوش الموظفين اللي بغينا ناخذو، واش خصنا تحفيزات أهم باش يمكن لنا.. خصنا نلقاو حل لهاذ الإشكال واحنا خدامين عليه إن شاء الله باش نلقاوه لأن من غير الممكن أننا نستمرو في هاذ الحالة، لأن مجموعة من الجماعات الترابية ما كتوفرش على الأطر اللي خصها تتوفر عليها من أجل واحد العمل اللي خص تقوم من أجل المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

الأسئلة الموالية حول "المالية المحلية" تجمعها أيضا وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع السؤال الآني الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "المالية المحلية".

السيد الرئيس مولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السؤال بحال اللي قال السيد الرئيس وضعية المالية المحلية في بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني موضوعه "المالية المحلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السي السباعي، السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الخوض في السؤال، السيد الرئيس المحترم، يشرفني باسم الفريق الحركي ونحن مقبلين بعد ساعات قليلة على الاحتفال بالسنة الأمازيغية الجديدة أن أتقدم بأحر التهاني إلى صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس، حفظه الله، وإلى جميع المغاربة بمناسبة هذه اللحظة التاريخية التي تجسد العمق الحضاري العريق للمملكة المغربية وتشكل محطة وطنية للاعتزاز بالأمازيغية كمكون أساسي في الهوية الوطنية الموحدة بتنوعها.

وأغتنم هذه المناسبة لأدعو الله سبحانه وتعالى بأن يمتع مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بموفور الصحة والعافية وأن يحفظه ذخرا وملاذا لوطننا العزيز.

بخصوص السؤال، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة لتطوير مصادر وحكامة المالية المحلية نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثالث موضوعه "إصلاح الجبايات المحلية".

الكلمة للسيد الرئيس يوسف العلوي من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تحتل الجبايات المحلية مكانة استراتيجية ضمن البنية المالية للجهوية المتقدمة، وقد تطورت تدريجيا لتصبح اليوم ركنا أساسيا في تمويل الجماعات الترابية، وقد رافق هذا المسار اعتماد خيار التخصص الجبائي الذي أفضى إلى نظام مجزأ يتكون حاليا من 17 رسما محليا مختلفا، من بينها الرسم المهني، رسم الخدمات الجماعية، الرسم عن الأراضي غير المبنية، إضافة إلى عدة رسوم خاصة بقطاع السياحة، ونتيجة لذلك أصبح لدينا نظام جبائي محلي معقد.

وبالنسبة للمقاولات يترجم هذا التعقيد إلى تعدد الوعاءات الجبائية وتنوع المتدخلين واختلاف طرق احتساب الضرائب.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أن هذا التشخيص ليس جديدا ولا معزولا، وبعد أن أوصت المناظرة الوطنية للجبايات لسنة 2019 بشكل واضح بإجراء إصلاح عميق للجبايات المحلية، جاء القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي ليحدد مبادئ واضحة لهذا الإصلاح من بينها:

- تبسيط النظام الجبائي؛
- تعزيز الحياد الضريبي؛
- تحسين وضوح الرؤية بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين؛
- تحقيق انسجام أفضل بين الجبايات الوطنية والجبايات المحلية.

وبعد مرور أكثر من 4 سنوات على اعتماد هذا القانون الإطار، لازال إصلاح المنظومة الجبائية المحلية يشكل الورش الكبير غير المتكامل ضمن الإصلاح الجبائي الشامل، في الوقت الذي انطلقت فيه إصلاحات الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل منذ سنة 2022.

لذا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى إعادة هيكلية شاملة للجبايات المحلية، من خلال تجميع الرسوم 17 الحالية في رسمين رئيسيين يتميزين بالوضوح والمنطق الاقتصادي: الرسم العقاري القائم على الملكية العقارية والرسم على النشاط الاقتصادي.

ومن شأن هذا الإصلاح أن يتيح تقليص التعقيد الإداري، تعزيز جاذبية المجالات الترابية وتأمين موارد الجماعات الترابية.

وفي الأخير، السيد الوزير المحترم، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نأمل التسريع باستكمال ورش إصلاح الجبايات المحلية، مما سينعكس بشكل إيجابي على الجاذبية الاقتصادية الجهوية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمالية المحلية.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، الواردة بالرسالة التي وجهها للمشاركين في المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة المنعقدة بطنجة بتاريخ 20 دجنبر 2024، والتي دعا فيها جلالته إلى الانفتاح على أنماط تمويلية جديدة تتيحها اليوم البيئة التشريعية المؤطرة للمالية المحلية، فإن وزارة الداخلية تعتبر تعبئة الموارد المالية للجماعات الترابية من أهم الرهانات التي ينبغي كسبها في إطار مسلسل الجهوية المتقدمة التي انخرطت فيها بلادنا، وذلك لتمكين هذه الجماعات الترابية من القيام بالمهام

المنوطة بها.

وفي إطار التدابير التي تم القيام بها لإصلاح منظومة الجبايات المحلية، وجبت الإشارة إلى ما يلي:

- تم إصدار قانون رقم 07.20 المغير والمتمم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية والذي شكل مرحلة أولية في تنزيل المنظور الشمولي لإصلاح جبايات الجماعات الترابية، والذي تضمنته توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات المنعقد يوم 3 و4 ماي 2019، وتم ترسيخه في القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي؛

- إصدار تعليمية حول تطبيق القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20، والتي تهدف إلى عرض التعديلات المدرجة بهذا القانون بتفصيل وتسهيل الإجراءات التطبيقية المتعلقة بها، مع تبيان الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل تنفيذها.

وهاد الإطار التنظيمي لمسطرة الإقرار والأداء الإلكترونيين للرسوم المحلية والذي يمكن الملزمين الراغبين في ذلك من إيداع الإقرارات وأداء الرسوم بطريقة إلكترونية؛

- تم إصدار القانون 14.25 بتغيير وتتميم القانون 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية والذي يعتبر مرحلة أخرى في إطار التنزيل التدريجي للإصلاح الشمولي لجبايات الجماعات الترابية، حيث جاء بأحكام جديدة ولا سيما:

- ✓ ترسيخ مبدأ من يقون بالإصدار يقوم بالتحصيل بالنسبة للرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، مع إسناد وتدبير هذه الرسوم إلى إدارة واحدة هي المديرية العامة للضرائب؛
- ✓ ملاءمة أسعار الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية مع مستوى التجهيز الذي تعرفه المناطق التي تتواجد بها العقارات الخاضعة لهذا الرسم؛
- ✓ إحداث قباض جماعيين لدى الجماعة الترابية لمباشرة إجراءات تحصيل الرسوم التي تقوم بتدبيرها المصالح الجبائية التابعة لهذه الجماعات، وذلك سعيا إلى تحسين تحصيل هذه الرسوم ومعالجة إشكاليات الباقي استخلاصه.

وقد تم تعيين هؤلاء القباض بقرار مشترك لوزارة الداخلية ووزارة المالية.

ولمواصلة هذه الإصلاحات، تعتزم هذه الوزارة القيام بما يلي:

- إعداد مشروع قانون بمثابة مدونة الجبايات الجماعات الترابية على غرار المدونة العامة للضرائب، وذلك بهدف تجاوز تعدد النصوص المتعلقة بهذا المجال من خلال تجميع المقتضيات القانونية المتعلقة بالرسوم والأتاوي والحقول المستحقة لفائدة الجماعات الترابية في نص واحد؛

- تنزيل باقي التوجهات الواردة بقانون الإطار رقم 69.19 السالف الذكر، ولا سيما تقليص عدد الرسوم 17 رسما حاليا، من خلال التجميع التدريجي للرسوم المطبقة على الممتلكات العقارية وتلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية؛

- مراجعة أساس فرض رسم مهني، رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية من خلال تعويض القيمة التجارية (valeur locative) بأساس يراعي العدالة المجالية دون الرفع من الضغط الضريبي على الملزمين؛

- إعداد تصور لإدارة جبائية جهوية محلية، وذلك في إطار الإصلاح المرتقب لمنظومة جبايات الجماعات الترابية، لا سيما بعد إخضاع القواعد المرتبطة بها لإصلاح عميق يتماشى مع التوجيهات الواردة بقوانين الإطار رقم 69.19 السالف الذكر، ولا سيما المادتين 9 و10 منه؛

- مواكبة الجماعات في إعداد برامج عملها لتعبئة مواردها المالية، حيث تروم هذه البرامج إلى:

- ✓ توسيع الوعاء الجبائي؛
- ✓ دعم عمليات التحصيل؛
- ✓ مراجعة القرارات الجبائية عند الاقتضاء.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار تعزيز الموارد الذاتية للجماعات الترابية، وجبت الإشارة إلى ما يلي:

حرصا على تمكين الجماعات الترابية من مواكبة التحولات الاقتصادية وكذا حاجيات المواطنين، تعمل هذه الوزارة على مدها بموارد مالية عبر الرفع سنويا من حصتها من منتوج الضريبة على القيمة المضافة، حيث عرفت الحصص الإجمالية الموزعة لفائدة الجماعات ارتفاعا خلال سنتين متتاليتين سنة 2024، ارتفاع بنسبة 15 و20% وذلك حسب خصوصيات الجماعة الترابية، سنة 25 ارتفاع بنسبة 10 و15% وذلك حسب خصوصيات الجماعة الترابية أيضا.

وتدعم هذه الوزارة ميزانية الجماعات التي تعاني من العجز مما يمكن هذه الجماعات من الاضطلاع بمهامها التدبيرية على سبيل المثال: تم تخصيص أزيد من 600 مليون درهم من أجل موازاة ميزانيات هته الجماعة سنة 2025.

تعمل هذه الوزارة على تحمل المساهمات المالية الخاصة ببعض الجماعات، نظرا لمحدودية مواردها المالية بهدف العمل على تدارك التفاوت على مستوى البنى التحتية، حيث خصصت الوزارة لهذا الغرض حصصا من المنتوج الضريبي على القيمة المضافة لدعم استثمارات مجالس الجماعات بمبلغ سنوي يناهز 5 ملايير درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 2025، حمل زيادة في النسبة المخصصة للجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة بنسبة لـ 2% لتصل الحصة الإجمالية المخصصة لها 32%، تحمل المساهمات المالية الخاصة ببعض الجماعات نظرا لمحدودية مواردها المالية في تمويل المشاريع التنموية في إطار اتفاقيات الشراكة بين الجماعات والفاعلين في القطاعات المعنية، والتي تشمل

على الخصوص تأهيل الأسواق الأسبوعية والتطهير واقتناء الآليات لشق الطرق والمسالك ودور الطلبة.

فيما يخص طرق تمويل الجماعات الترابية، فبالإضافة إلى الطرق التقليدية والمألوفة فقد أصبح بإمكان هذه الجماعات الاستفادة من أشكال جديدة ومتطورة من التمويلات، وفي هذا الإطار وسعيا لتنويع مصادر تمويل الجماعات الترابية، تم إعداد مراسيم جديدة متعلقة بالقواعد التي تخضع لها عملية القروض، حيث سمحت هذه المراسيم للجماعات الترابية بإمكانية إصدار سندات الديون وكذا القيام بعمليات التسنيد، وتشكل هذه الإمكانيات الجديدة والتي جاءت كترجمة للتطور الذي عرفته الحكامة المالية الترابية فرصا تمويلية مهمة لهذه الجماعات.

ومن ناحية أخرى، وأمام تزايد الإمكانيات التمويلية التي توفرها التمويلات البيئية، فإن الوزارة مستعدة لمواكبة الجماعات الترابية عند الرغبة في الاستفادة من هذه الفرص.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في ظل الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الحكامة الجيدة وتكريس شفافية التدبير المالي للجماعات الترابية، انخرطت هذه الوزارة بمعية شركائها في التنزيل التدريجي للمخطط المحاسبي للجماعات الترابية، خاصة الجانب المتعلق بإدارة الممتلكات الجماعية، وذلك بغية ملاءمة المجال المحاسبي للجماعات الترابية مع الدولة.

ومن خلال التجربة التي قامت بها المديرية العامة للجماعات الترابية بثماني جماعات نموذج من أجل إعادة سجلات المحتويات، تمت دعوة الآمرين بالصرف عن طريق دورية إعداد وتنفيذ ميزانية سنة 2026 إلى الالتزام بالأولويات التالية:

- ضرورة هيكلة الإدارة المكلفة بتدبير الممتلكات، حيث تم التأكيد على أهمية إدراج تدبير وتثمين الممتلكات ضمن أولويات العمل الجماعي وإعادة هيكلة وتنظيم إدارة الممتلكات بالجماعات الترابية، بما يضمن الفعالية والنجاعة من خلال:

- انتقاء وتعيين موظفون يتوفرون على تجربة في مجال تدبير الممتلكات الجماعية؛

- تزويد إدارة الممتلكات بالموارد البشرية والأجهزة المعلوماتية اللازمة؛

- ضرورة إعداد مراجع الأثمان لتحديد القيمة السوقية للأملاك العقارية الخاصة بالجماعة الترابية؛

- جرد وإعداد سجل الممتلكات المنقولة؛

- ضرورة العمل مع جميع الفاعلين والشركاء المحليين من أجل إعداد سجلات المحتويات ومسكها وإعطاء صورة حقيقية لمالية الجماعات الترابية، لا سيما الاستعانة إن اقتضى الحال بمساحين طبوغرافيين للمساعدة في هذه العملية.

وفي إطار استكمال مراحل تنزيل هذا المشروع، تم إعداد دليل منهجي لحصر سجل الممتلكات الجماعية والذي سيتم تعميمه على باقي الجماعات الترابية في المستقبل القريب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي عبد الرحمان، تفضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

باسم فريق التجمع الوطني نشكركم، السيد الوزير، على إفاداتكم الغنية.

طبعا الموضوع ديال المالية المحلية هو موضوع محوري وأساسي في جانب من السياسة العمومية ببلادنا والمتعلق باللامركزية وبالجهوية المتقدمة، الخيار الذي لا رجعة فيه بالنسبة لحاضر ومستقبل بلادنا، كما دعا إليه صاحب الجلالة، نصره الله، في العديد من توجيهاته وخطاباته.

السيد الوزير،

المالية المحلية فيها شقين:

الشق الأول يتعلق بالموارد كما ورد في مداخلتكم، حيث أن الموارد الذاتية لجل الجماعات المحلية هي مع كامل الأسف هي موارد محدودة جدا، وفي مقابل ذلك كل الجماعات الترابية تعتمد على الموارد المحولة من الدولة والتي من دونها لا يمكن لهاذ الجماعات أن تقوم بأي دور تنموي، وبالتالي هاذ الموارد المحولة من الدولة هي العمود الفقري للمالية المحلية، هاذي ملاحظة أساسية بغينا نديروها في هاذ الإطار.

صحيح أن الزيادة التي حدثت مؤخرا في حصة الضريبة على القيمة المضافة المحولة لهاذ الجماعات كان لها الأثر الإيجابي على التدبير المالي للجماعات.

طبعا التقديرات ديال 2026 اللي كنتقول بأن غادي تكون واحد الزيادة ديال 6 الملايير في هاذ الإطار.

الشق الثاني من الميزانية المحلية كيتعلق بنفقات التسيير ونفقات الاستثمار، هاذ الشق يتأثر وجودا وعدما بالشق الأول اللي كيتعلق بالموارد، علما أن نفقات التسيير في كثير من الأحيان دائما هي أكثر من نفقات الاستثمار.

السيد الوزير،

لا بد في هاذ الإطار باش نوهو بجميع المبادرات والأوراش الكبرى التي تسهر عليها وزارتكم، والرامية إلى إصلاح المالية المحلية وتعزيز اللامركزية

وربط المسؤولية بالمحاسبة.

بقي أن الجماعات المحلية ومدبري هاذ الجماعات يجب أن تعلم اليوم بأنه لا يمكنها أن تستمر في الاعتماد هكذا فقط على الموارد المحولة من طرف الدولة، يجب أن تبحث عن الموارد الذاتية الكافية لتحقيق التنمية المحلية، هذا الأمر أصبح اليوم متاحا ممكنا بعد دخول مختلف الإصلاحات حيز التنفيذ، سواء تعلق الأمر بوضع واحد الإدارة جبائية محلية بأطر كفأة متخصصة في تحصيل مستحقاتها، وسواء تعلق الأمر بإصلاح الجبايات المحلية المرتقبة.

صحيح، سيبقى هناك تفاوت مالي كبير بين الجماعات، خاصة بين تلك المتواجدة بالعالم القروي، وهذا يتطلب تضامنا ماليا بين الجماعات ويتطلب خلق آلية وصندوق تضامن ترابي فعال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي.

السيد الرئيس، السي مبارك السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أولا، السيد الوزير المحترم، بكل موضوعية وواقعية نثمن في الفريق الحركي المجهودات الكبيرة التي بذلت وتبذل من طرف وزارتكم ومصالحها المركزية والجهوية والإقليمية والمحلية من أجل تطوير أسس اللامركزية ببلادنا ومواكبة الجماعات الترابية في تطوير مسارها من حيث الهيكلة والاختصاصات والتمويل، وتنزيل الجهوية المتقدمة خيارا إستراتيجيا للمملكة، متطلعين فيه إلى انخراط باقي القطاعات الحكومية في هذا المجهود وفي ترجمة هذا الوعي الجهوي.

كما نسجل في هذا الإطار الحاجة إلى إصلاح شامل لنظام المالية المحلية كآلية جوهرية لتنمية الموارد المالية للجماعات الترابية، وهو ما أكده تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2023 و2024 حول الإصلاح الجبائي، وأقرته توصيات المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة بطنجة في دجنبر 2024.

ثانيا، السيد الوزير، في نفس السياق نتطلع أن يشكل تنزيل القانون رقم 14.25 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، الذي صادق عليه البرلمان مؤخرا، مدخلا أساسيا في مسار إصلاح المالية المحلية ولتنمية الموارد المالية الذاتية للجماعات، خاصة وأنه جاء بإصلاحات هامة، تستهدف ضمان ملاءمة القواعد المتعلقة بجبايات الجماعات الترابية مع الأحكام المنظمة لضرائب الدولة في مجال توسيع الوعاء الجبائي، وفق معايير موضوعية ومنصفة ترابيا.

ثالثا، نعتبر كذلك، السيد الوزير، في الفريق الحركي أن الحكامة المالية الترابية تتطلب كذلك تأهيل الموارد البشرية للجماعات الترابية لتواكب التحولات التي يعرفها مجال التدبير المالي، عبر الرفع من وتيرة التكوين والتكوين المستمر في هذا المجال، دون إغفال أهمية التوظيف في الجماعات الترابية وفق الحاجيات، وهي مناسبة، السيد الوزير المحترم، نطالبكم بالتعجيل بحل إشكالية استعمال المناصب المالية المجمدة في العديد من الجماعات رغم الخصاص القائم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيبات.

إذن نواصل مع الأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية حول "الشركات الجهوية متعددة الخدمات"، والتي تجمعها أيضا وحدة الموضوع.

والبداية مع السؤال الآني الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "الشركات الجهوية متعددة الخدمات".

الكلمة لكم السيد الرئيس، تفضلوا.

السي كمال، تفضلوا.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عن الشركات الجهوية متعددة الخدمات، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني موضوعه "الشركات الجهوية متعددة الخدمات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، السي الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

عن الشركات الجهوية متعددة الخدمات، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "الشركات الجهوية متعددة الخدمات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي أبو بكر، تفضلوا.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مستجدات الشركات الجهوية متعددة الخدمات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الرابع موضوعه "الشركات الجهوية متعددة الخدمات".

الكلمة لكم السي شهيد، من المجموعة الدستوري الديمقراطي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

في إطار الإصلاح الوطني للمرافق العمومية، شرعت الحكومة في تنفيذ نموذج الشركات الجهوية متعددة الخدمات لتدبير الماء والكهرباء والتطهير السائل، وقد بلغت القيمة الاستثمارية لهذه الشركات أكثر من 250 مليار درهم، مع التزامها بالحفاظ على نفس التعريفة المعمول بها قبل انتقال التدبير إليها، وبأخذ جهة الرباط - سلا- القنيطرة، ومدينة القنيطرة كمثال تطبيقي لهذا النموذج الجديد، نلاحظ أن بعض المناطق مازالت تشتكي من ارتفاع أسعار فواتير الماء والكهرباء، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتحقيق أهداف تحسين جودة الخدمات.

لذا، السيد الوزير، نسائلكم حول الإجراءات الفعلية التي تعتمدها الحكومة لضمان جودة الخدمات وحماية القدرة الشرائية للمواطنين من خلال منع أي عبء إضافي عليهم نتيجة ارتفاع الفواتير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة لكم، السيد الوزير المحترم، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالشركات الجهوية متعددة الخدمات.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، في أسباب وإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات.

في البداية، وجبت الإشارة إلى أن التوجه الحكومي الجديد في تدبير قطاع الماء والكهرباء، يندرج في إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، وجاء بعد سلسلة من الدراسات وتقييم للوضع، حيث تبين أن القطاع يواجه مجموعة من الإشكالات في إطار تجارب التدبير المعتمدة، ويتعلق الأمر بما يلي:

- تعدد المتدخلين بالقطاع وتشابك مدارات التوزيع؛
- فوارق مجالية حادة داخل نفس الجهة وبين الوسطين الحضري والقروي في جودة الخدمات ومعدلات الربط والإستمرارية؛
- ضعف القدرات المالية والتقنية لعدد من الجماعات والوكالات والموزعين السابقين في مواجهة حاجيات الاستثمار المتزايدة؛
- تدهور ملحوظ للبنيات التحتية في عدة مناطق نتيجة ضعف الصيانة والاستثمار وتراكم العجز؛
- غياب حكامة موحدة وتعدد الأنظمة والأنماط التدبيرية: وكالات تدبير مفوض، جمعيات، (l'ONEE[1])... مما أضعف نجاعة القطاع؛
- عدم مواكبة الضغط المتزايد على الموارد المائية ومتطلبات الانتقال الطاقي والبيئي؛

ويتجلى الهدف من إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، فيما يلي:

- تعبئة الموارد المالية لمواجهة حاجيات القطاع في الاستثمارات دون الحاجة إلى اللجوء إلى الزيادة في التعريفات؛
- تعميم الولوج إلى خدمات الماء والكهرباء والتطهير لجميع المواطنين، بشكل منصف ومستدام على مستويات كافة جهات المملكة؛
- تقليص التفاوتات المجالية بين المناطق وضمان استمرارية الخدمة العمومية بدون انقطاع وفي جميع الأوقات ضمن مختلف مناطق الجهة الواحدة؛
- تحسين جودة الخدمات المقدمة في مجالات التوزيع مع ضمان تعريفات ملائمة وعادلة للمواطنين، أي دون زيادة غير مبررة في فواتير الماء والكهرباء؛
- تعزيز الأداء التقني والمالي للشركات الجهوية الجديدة وتحقيق النجاعة التشغيلية في إدارة المرافق، عبر تحسين كفاءة التشغيل وترشيد التكاليف؛
- اعتماد أنظمة معلوماتية حديثة وفعالة وموحدة بين مختلف الشركات الجهوية، بما يساهم في توحيد الإجراءات وتحسين سرعة وجودة الخدمات الإدارية والتقنية المقدمة؛
- تجميع الموارد البشرية والمالية والتقنية المتاحة واستثمارها بشكل مشترك لتحقيق أقصى فعالية ممكنة؛
- ضمان استمرارية المرفق العام وجودة الخدمات؛
- تحسين الأداء التقني والمالي للشبكات؛
- تطبيق التعريفات الأدنى الممكنة في إطار التوازن المالي؛
- تحسين تدبير الموارد البشرية وتنمية الكفاءات؛
- الرفع من مردودية شبكات والنجاعة التشغيلية.

وعرف مشروع إصلاح قطاع التوزيع تقدما مؤسساتيا وإجرائيا غير مسبوق، حيث تم:

- الانتقال من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، فقد تم إصدار القانون رقم 83.21 المتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات ونشره في الجريدة الرسمية في يوليوز 2023؛
- صدرو المراسيم التطبيقية الثلاثة في فبراير 2024؛

[1] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité et de l'**E**au potable.

- إحداث 12 شركة جهوية متعددة الخدمات تغطي كافة جهات المملكة وتوقيع عقود تدبير مع الجماعات الترابية المعنية بكل جهة لتولي مسؤولية توزيع الماء والكهرباء والتطهير على المستوى الجهوي بشكل رسمي بين أكتوبر 2024 ونوفمبر 2025، بعد المصادقة عليه من طرف مجالس مجموعة الجماعات الترابية المسؤولة؛

- توحيد الحكامة وأنظمة التدبير، حيث تم توحيد هيكلة رأسمال الدولة، المكتب الوطني للماء والكهرباء، الجماعات والجهات؛

- اعتماد أنظمة أساسية وعقود تدبير وتنظيم موارد بشرية موحدة؛

- إرساء أنظمة معلوماتية موحدة؛

- توحيد أدوات تدبير الميزانيات ومساطر الصفقات والتقارير والتنظيمات؛

- نقل أكثر من 17.000 موظف من الموزعين السابقين: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والوكالات المستقلة، وشركات التدبير المفوض سابقا، ضمن الشركات الجهوية المتعددة الخدمات مع ضمان كامل حقوقهم المكتسبة، الأجور، الأقدمية، الامتيازات الاجتماعية وغيرها، بتعاون مع الفرقاء الاجتماعيين؛

- برنامج استثمار، حيث تم إطلاق برنامج استثماري ضخم على مستوى كل جهة عبر الشركة الجهوية بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 253 مليار درهم على مدى 30 سنة المقبلة لتحسين الشبكات وتوزيع الخدمات، موزعة كالتالي:

- الماء الصالح للشرب: 88.7 مليار درهم؛
- التطهير السائل: 106.8 مليار درهم؛
- الكهرباء: 56.6 مليار درهم.

ورغم التقدم الكبير، فإن انطلاق الشركات الجهوية متعددة الخدمات تم في سياق صعب ورث اختلالات هيكلية ثقيلة من بينها:

- تعدد المتدخلين أكثر من 12.000 جمعية تقوم بتسيير مرفق الماء عبر التراب الوطني؛

- بنية تحتية متهالكة وضعف مردودية الشبكات؛

- قدرات إنتاج ونقل المياه غير كافية في عدة مناطق؛

- مخططات مديرية قديمة غير ملائمة للاحتياجات الحالية؛

- شبكات ووكالات تجارية قديمة وغير متوازنة ترابيا؛

- اختلالات في الفوترة وعمليات القراءة والتحصيل سابقا؛

- انتشار.. (كلام غير واضح) غير قانونية عبر سرقة الماء والكهرباء وضعف التحكم في مردودية الشبكات؛

- اعتماد مفرط على المناولة في المهن الأساسية سابقا؛

- نقص في الأطر والتقنيين المؤهلين ونقل مديونية قديمة ومستحقات ضعيفة تحصيل من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء للشرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي كمال صبري.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

من خلال سؤالي هذا استحضر اجتماع لجنة الداخلية بمجلسنا الموقر من أجل مناقشة القانون المنظم للشركات الجهوية متعددة الخدمات، وحيث أستحضر التساؤلات والتخوفات التي طرحها آنذاك أعضاء اللجنة والتي حظيت بتفسيرات وتوضيحات مقنعة من طرفكم، السيد الوزير.

ومع تفعيل هذه الشركات على أرض الواقع وبكل حكمة وبدون أي تأثير على الخدمات المقدمة للمواطنين وكذلك التدبير والتهيئ المسبق لتطهير السوائل الناتجة على أمطار الخير التي عرفتها بلادنا، وخاصة في المدن الكبرى، يتأكد مدى الكفاءة والخبرة التي تمتازون بها، السيد الوزير، في تنزيل مشاريع تخص الحياة اليومية للمواطن.

ومن هنا نهنئكم، السيد الوزير، ونهنئ الأطر والمستخدمين العاملين بهذه الشركات والذي أعربتم من خلال هذا القانون على القدرات المغربية في تسيير المرافق العمومية.

ونظرا للدور الذي تلعبه الشركات الجهوية متعددة الخدمات في تفعيل الجهوية المتقدمة وضمان الانسجام في مستوى أداء الخدمات الأساسية بين مختلف مكونات التراب بالجهة بحواضرها وأريافها وكذلك عالمها القروي.

السيد الوزير،

نعول وبشكل كبير على البرامج الاستثمارية لهذه الشركات لتدارك الخصاص في الخدمات، في ظل النتائج المبشرة التي أبان عنها التفعيل المتدرج لهذه الشركات على مستوى الجهات، رغم بعض الملاحظات المرتبطة بتسجيل ملاحظات وشكايات المرتفقين مع ادعاءات ارتفاع الفواتير، والتي ترتبط بتصحيح نظام مراقبة العدادات لتجاوز الاختلالات السابقة المتعلقة بضعف القراءة الشهرية الفعلية من طرف الموزعين السابقين، وتعويضها بتقدير الاستهلاك.

ونستغل هذه الفرصة كذلك، السيد الوزير، لنؤكد على دور هذه الشركات في معالجة الاختلالات السابقة التي عرفتها علاقة الموزعين السابقين بالمشاريع الاستثمارية والتقديرات الضخمة التي كانت تخضع لها عمليات ربط المشاريع الاستثمارية بشبكات التوزيع الخاصة بالماء والكهرباء والتطهير السائل.

وهي فرصة كذلك لدعوة هذه الشركات إلى الاستثمار في العنصر البشري

وتحسين ظروف شغيلتها، مع إشاعة ثقافة نجاعة الأداء وربط المسؤولية بالمحاسبة للنجاح في تحدي الحكامة الجيدة وجودة تدبير المرافق العمومية.

كما ندعو إلى الاستمرار في الرقمنة والإبداع في تقريب الإدارة بالمواطن وتبسيط المساطر لتسهيل الخدمة العمومية وتقليص تكاليفها.

هي فرصة لدعوة المتدخلين، بما فيهم الجماعات الترابية، لمواكبة هذا الورش وتوفير كل المقومات الضرورية لنجاحه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، السي لحسن الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم القيم، وهذه مناسبة نشيد من خلالها بهذه التجربة الفتية ببلادنا والتي ستشكل نقلة نوعية في تدبير هذه المرافق الحيوية وستستجيب لإنتظارات الساكنة بشكل كبير، مما يساهم في تأهيل وتنمية منشآت وتجهيزات التوزيع، مما يضمن تعزيز التوازن بالجهات وداخل الجهة الواحدة.

السيد الوزير المحترم،

إننا ننوه بمختلف البرامج التي قامت بها وزارة الداخلية، والتي ساهمت بشكل كبير في تنمية وتحسين ظروف المواطنين، وهي فرصة لتقديم الشكر والثناء لكل أطر الوزارة على ما تحقق من نتائج في كل المجالات، من بينها موضوع اليوم المتعلق بتدبير هذه المرافق، وذلك من خلال تأطير ومواكبة الشركات الجهوية متعددة الخدمات.

السيد الوزير المحترم،

نعلم أن الانتقال في التدبير من تجربة إلى أخرى يطرح بعض الصعوبات، وهذا أمر طبيعي جدا، لذلك ندعو إلى الحرص على عدم الزيادة في تسعيرة الخدمات والعمل على إعطاء الأولوية للمناطق النائية التي ظلت تعاني من الخصاص في هذا المجال.

كما نطالب من هاذ المنبر بضرورة إيلاء عناية خاصة للمناطق التي شهدت كوارث طبيعية، أثرت على هذه الخدمات، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر جماعة الجرف بإقليم الرشيدية التي شهدت مؤخرا فيضانا غير مسبوق لوادي البطحاء، مما تسبب في انهيار كلي للعديد من المنازل، خاصة بقصر المنقارة، كما أثر على شبكة التطهير السائل بالجماعة وساهم في انهيار عدة خطارات وسواقي.

وهي مناسبة نشكر من خلالها السلطات العمومية، وعلى رأسها السيد الوالي، التي بذلت مجهودات جبارة وتضحيات جسام للتخفيف عن الساكنة المتضررة التي تعيش اليوم وضعا مؤلما، حيث لازالت تنتظر دعما حكوميا وكذلك بناء مساكنا بشكل استعجالي، ونحن على يقين، السيد الوزير المحترم، أنكم لن تدخروا جهدا للاستجابة لمطالب هذه الأسر المتضررة، نظرا لما عهد فيكم من جدية وغيرة وطنية.

أعاننا الله جميعا لخدمة هذا البلد الأمين، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

السيد الرئيس، السي أبو بكر اعبيد.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

ننوه ونشكركم، السيد الوزير، على جوابكم المتكامل والقيم.

بالفعل يعد إحداث الشركة الجهوية متعددة الخدمات ورشا مؤسساتيا مهما يندرج في إطار إصلاح وتدبير المرافق العمومية المحلية، خصوصا في قطاعات حيوية كالماء والكهرباء والتطهير السائل، وهو خيار يهدف إلى توحيد أنماط التدبير ومعالجة اختلالات راكمتها التجارب السابقة، خاصة على مستوى التفاوتات المجالية وجودة الخدمات.

غير أن هذا التحول بحكم حجمه وتعقيده وعلى الرغم من مجهوداتكم الحثيثة، فإنه يفرض في مرحلة التنزيل عددا من الإشكالات العملية التي تستدعي التتبع والتقويم، فقد سجل في بعض الجهات صعوبات مرتبطة باستمرارية الخدمة وبالتواصل مع المرتفقين، إضافة إلى ملاحظات حول وضوح الفوترة وتدبير الشكايات، وهي مؤشرات لا تحاكي المشروع في جوهره بقدر ما تطرح ضرورة مواكبته ميدانيا لتفادي أي ارتدادات اجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

إن نجاح الشركات الجهوية المتعددة الخدمات يقاس بقدرتها على تحسين الخدمة فعليا وضمان القرب من المواطن، مع الحفاظ على البعد الاجتماعي لهذه المرافق، خاصة لفائدة الفئات الهشة والمجالات الأقل تجهيزا، كما أن التنسيق مع الجماعات الترابية يظل عاملا أساسيا لتفادي إحداث مسافة إدارية جديدة بدل تقريب الخدمة.

وعليه، نود أن نعرف أكثر حول آليات التتبع المعتمدة لضمان حسن تنزيل هذا الورش والتدابير المتخذة لتجويد التواصل مع المواطنين وضمان استقرار الموارد البشرية وحماية الطابع الاجتماعي للخدمات الأساسية، بما يضمن إنجاح هاذ الإصلاح في أبعاده الترابية والاجتماعية.

ومما لا شك فيه، السيد الوزير، أن لنا كامل الثقة فيكم، السيد الوزير المحترم، لإصلاح وتجويد كل خدمات الشركات الجهوية المتعددة الخدمات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

السي عبد الكريم شهيد تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

بداية، نشكركم على المعطيات التي قدمتموها، السيد الوزير المحترم، ونثمن بكل تقدير جهود وزارة الداخلية في متابعة وتفعيل نموذج الشركات الجهوية متعددة الخدمات لتدبير الماء والكهرباء والتطهير السائل، ونحن نقر بالعمل الكبير الذي تبذلونه لضمان انسيابية هذا الإصلاح، خاصة على مستوى الجهات، ونثمن المجهودات التي تقوم بها وزارة الداخلية في مراقبة تطبيقه وإرساء آليات التدبير المتكامل على التراب الوطني.

غير أننا، السيد الوزير، ومن واقع المتابعة الميدانية والإعلامية نلاحظ أن بعض الأسر مازالت تعبر عن قلقها بشأن ارتفاع فواتير الماء والكهرباء، وهو ما يبرز ضرورة المتابعة الدقيقة للانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لهذا الإصلاح لضمان حماية القدرة الشرائية للمواطنين وعدم تحميلهم أعباء إضافية.

السيد الوزير،

إذا أخذنا جهة الرباط- سلا- القنيطرة كمثال نشهد تباينات في مستوى الخدمات، مع تسجيل بعض المرتفقين لشكاوى حول فواتير الماء والكهرباء التي يعتبرونها مرتفعة مقارنة بالخدمة المقدمة، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى فعالية الرقابة الميدانية وآليات معالجة الشكاوى، خصوصا في ظل التحولات الديمغرافية والاقتصادية التي تعرفها الجهة.

السيد الوزير، نعتبر أن تجربة الشركات الجهوية تمثل خطوة مهمة تنتقل فيها من مرحلة التدبير التقليدي إلى مرحلة الجهوية المتقدمة والتدبير المتكامل.

ونثمن في هذا الإطار جهود وزارة الداخلية الكبيرة في متابعة تنفيذ هذا الإصلاح وضمان حسن تطبيقه على أرض الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

جوج ديال النقط بسرعة:

النقطة الأولى، هو خلق هاذ الشركات، الهدف الأساسي منها هو تجويد العمل، وتجويد الخدمات على الصعيد الوطني ككل باش ما يوقعش واحد التفاوتات بين الجهات وبين المناطق، لأن يكون نوع الخدمة يكون نفس نوع الخدمة، جودة الخدمات يكون أحسن ما يمكن على الصعيد الوطني ككل.

النقطة الثانية اللي بغيت نشير لها هو أنه ما كايناش شي منطقة اللي عرفت زيادة في الفواتير، ما كايناش زيادة نهائيا كنعاود نكررها، ما اتخاذ حتى شي قرار باش تكون الزيادة في شي منطقة من المناطق في الفواتير.

اللي كاين هو مجموعة دالمناطق كانو كيعرفو واحد النوع من الفوترة اللي ما كانش فوترة كتحدد زمنيا بطريقة أوتوماتيكية، كيعرف واحد النوع ديال سميتو، حين جات هاذ الشركات وبغات تطبق العمل سميتها عرفو الفواتير واحد النوع ديال الزيادة اللي هي ماشي زيادة، لأنه ما كانوش كياخذو قراءة العدادات في الأوقات اللي خصهم يتخاذو فيها، لكن كنأكد مرة أخرى ما كاينش حتى شي زيادة في الفوترة ديال الماء ولا الكهرباء ولا التطهير السائل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا.

وننتقل للسؤال الآني الموجه لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات، وموضوعه "حصيلة الوزارة في مجال إبرام وتفعيل اتفاقيات الشغل الجماعية ودورها في تعزيز السلم الاجتماعي وتحسين شروط العمل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد حسن شميش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

حول حصيلة الوزارة في مجال إبرام وتفعيل اتفاقيات الشغل الجماعية ودورها في تعزيز السلم الاجتماعي وتحسين شروط العمل نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الإقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحكم لهذا السؤال الآني، اللي جا في وقتو لأننا في سنة مهمة من الناحية الاجتماعية، وكما لا يخفى عليكم اتفاقيات الشغل الجماعية كانت هي الأساس وفي العدد ديال الدول باش كتحسن من الحالة الاجتماعية ديال الشغيلة، وبالإضافة للقوانين ديال الشغل بصفة عامة.

وفي المغرب اخذينا على عاتقنا واحد العدد ديال التعهدات دولية، وتمت المصادقة على عدد من الاتفاقيات في هذا المجال.

الوزارة في هاذ الحكومة هاذي، بعد التوقيع على الاتفاق الاجتماعي مع النقابات الأكثر تمثيلية والانفتاح على النقابات كلها، عملت على مواكبة هاذ الورش، أولا دارت واحد الجائزة ديال اتفاقية شغل جماعية اللي غادي نظمو هاذ السنة، إن شاء الله، أول دورة منها، درناها بموجب مرسوم، تنفيذا للاتفاق اللي كان الاجتماعي مع النقابات ومع أرباب العمل، ثانيا كان واحد التتبع في السنة الماضية فقط بوحدها راه درنا أكثر من 50 ديال الاتفاقيات ديال الشغل الجماعية، وإجمالا كان واحد الحرص على أنه تكون واحد 200 اتفاقيات شغل جماعية، اللي تهم آلاف الشغيلة.

وحضرت شخصيا لعدد من الاتفاقيات، وخصكم تعرفو أن الوزارة تتبع هاذ الشي بشكل دقيق، وتتكون فيها واحد العدد ديال (les primes) واحد العدد ديال الامتيازات المادية المهمة جدا.

نعطيك مثال، كاين بعض القطاعات بحال القطاع ديال التوزيع ديال الماء، الماء اللي تيتباع في القرعة مثلا، تيعرف اليوم واحد الانتعاش، يعني كاين فيه واحد النمو (une croissance à deux chiffres) فواحد العدد ديال المقاولات، مثلا في هاذ المجال ارتأت أنها توزع جزء من الربح ديالها على الشغيلة بموجب اتفاقية الشغل الجماعية.

كما لا يخفى عليكم، اتفاقية الشغل الجماعية كذلك هي تتعطي الإمكانية ديال السلم الاجتماعي على الأقل لمدة 3 السنوات، درنا قطاع السيارات، درنا قطاعات تحويلية في الصناعات الغذائية، درنا واحد العدد ديال الصناعات وحتى في المجال السياحي، والحمد لله، هذا واحد الحافز خصنا مازال نزيدو فيه باش نديرو عدد أكبر من المقاولات، إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

السي حسن شميس للتعقيب.

المستشار السيد حسن شميس:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم الهام.

وكما تعلمون تعتبر اتفاقية الشغل الجماعية من أهم الآليات القانونية والتنظيمية التي يعول عليها في تأطير العلاقات المهنية داخل المقاولة وترسيخ السلم الاجتماعي وتحقيق توازن عادل بين حقوق الأجراء والتزامات المشغلين، فهي ليست مجرد وثائق تعاقدية، بل تشكل أداة إستراتيجية لتحسين شروط العمل والرفع من الانتاجية.

السيد الوزير المحترم،

نحيي عاليا جهودكم في النهوض باتفاقيات الشغل الجماعية، حيث انتقلتم من منطق الإبرام الشكلي إلى منطق التفعليل العملي والمواكبة المستمرة، كما نشيد بتعزيزكم للمقاربة التشاركية التي تقوم على إشراك فعلي ومسؤول لمختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، بما سمح بإنتاج اتفاقيات قابلة للتنزيل وتحظى بالقبول والالتزام.

السيد الوزير المحترم،

من بين التدابير الأساسية التي نعلم أنكم اعطيتموها دفعة قوية داخل هذا الورش هي تقوية دور مفتشية الشغل، سواء من حيث الموارد البشرية ووسائل العمل، حتى بدأت تضطلع بدورها في المواكبة والتتبع، وليس فقط في مراقبة مدى احترام الاتفاقيات، بل أيضا في تقديم الدعم التقني والتوجيهي أثناء مراحل التفاوض الجماعي، ومن جهة أخرى يبقى التحفيز عاملا حاسما في توسيع قاعدة الاتفاقيات الجماعية.

وعليه، نحييكم، السيد الوزير المحترم، على التفكير في إقرار آلية تحفيزية لفائدة المقاولات التي تنخرط بجدية في إبرام وتفعيل هذه الاتفاقيات، سواء عبر الامتيازات الجبائية، أو الأولوية في الولوج إلى برامج الدعم العمومي، أو تعزيز صورتها المؤسساتية كفضاءات عمل تحترم المعايير الاجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

نحييكم كذلك على الاستمرار في التحسيس والتكوين من خلال إطلاق برامج وطنية وجهوية لنشر ثقافة الحوار الاجتماعي والتعاقد الجماعي، موجهة لأرباب العمل والأجراء وممثليهم، مع إدماج هذه المواضيع في برامج التكوين المهني والتأهيل المقاولاتي.

وأخيرا، السيد الوزير المحترم، نتفق معكم على ضرورة إرساء نظام فعال للتتبع وتقييم اتفاقيات شغل جماعية والتركيز على مؤشرات واضحة للأثر الاجتماعي والاقتصادي وربطها بتحسين ظروف العمل وتقليص النزاعات الاجتماعية وتعزيز الاستقرار داخل المقاولة.

ونحن نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أنه باعتماد مثل هذه المقاربة الشمولية والمتدرجة يمكن لاتفاقية الشغل الجماعية أن تتحول إلى رافعة حقيقية للإدماج الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتعزيز السلم الاجتماعي ببلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الإدماج الإقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

أكدتم من خلال مداخلتكم على عدد من النقاط الأساسية، وأهمها هو الدور ديال مفتشي الشغل والمندوبيات الجهوية والإقليمية ديال الوزارة فهاذ المجال، وهاذ الدور وهذا مهم لأنه هو اللي تيجعل من هاذ اتفاقيات الشغل الجماعية تتكون عندها واحد الجودة عالية وما تكونش فقط تحصيل حاصل

لما جاء في مدونة الشغل، واحنا تنحثوهم على أنهم يردو البال لواحد العدد الأمور.

أولا، كاين واحد العدد ديال القطاعات اللي ما كانتش تدير اتفاقيات شغل الجماعية، بحال دابا في البداية ديال 2026، ياك احنا في الأيام الأولى على 9 ديال الاتفاقيات شغل جماعية اللي هي قيد الدراسة، في السنة الماضية درنا اتفاقية شغل جماعية مهمة في القطاع السمعي البصري، في السنة الماضية كذلك درنا اتفاقية شغل جماعية بالنسبة للأطر اللي تدير المبيعات والمشتريات (les cadres commerciaux) بالنسبة لمقاولة كبيرة في المجال الصناعي، وشفنا وحرصنا على أنه النوعية ديال الامتيازات المادية تكون عملية وعندها علاقة مباشرة بالمردودية.

كما أنه باش نختم لك، حرصنا كذلك على انتظام الحوار الاجتماعي فوسط المقاولة، باش قبل ما تتكمل هذيك اتفاقية الشغل الجماعية تيجلسو الناس وتنشوفو الملف المطلبي، وباش تندوزو للمرحلة الجاية بهدوء، باش ما تيكونش واحد الصدام أو لا واحد الإشكاليات اجتماعية فوسط المقاولة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الأسئلة الموالية حول "تأهيل الرأسمال البشري" تجمعها وحدة الموضوع لذا سنعرضها جملة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "استراتيجية الوزارة في تأهيل وإعداد الرأسمال البشري لمواكبة الورش الصناعي لتصنيع محركات الطائرات".

الكلمة لكم السيد الرئيس، السي البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار تنزيل التوجيهات الحكومية الكبرى، نسائلكم السيد الوزير، كيف تندرج هذه الاستراتيجية في تأهيل وإعداد الرأسمال البشري لمواكبة ورش الصناعة لتصنيع محركات الطائرات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع يتمحور حول "تكوين الكفاءات لمواكبة متطلبات الصناعات المتقدمة".

الكلمة لكم السي عموري من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "تأهيل الرأسمال البشري في مجال الطيران".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السي حلمي.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات العملية التي تتخذونها لإعداد وتأهيل الرأسمال البشري؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتأهيل الرأسمال البشري.

يمكن لكم تفضلوا للمنصة السيد الوزير إيلا بغيتو.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هاذ السؤال مهم، لأنه كما تتبعنا جميعا كان المغاربة فخورون بترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لمراسيم تدشين مصنعين لإحدى أكبر الشركات العالمية في مجال تصنيع المحركات ديال الطائرات، والتي بموجبها أصبح المغرب ضمن النادي الضيق للبلدان التي تصنع هاذ المحركات اللي هي آخر صيحة ديال المحركات وتدبير الصيانة ديالها.

وإيلا طرحتو الأسئلة على السادة الوزراء اللي مكلفين بالصناعة أو لا بالاستثمار غادي يأكدو لكم على أنه الطلب الدولي فهاذ المجال هو طلب مهم جدا، هاذ المحرك مثلا اللي سميتو (LEAP[2]) راه الطلب عليه تقريبا

[2] **L**eading **E**dge **A**viation **P**ropulsion.

11.000 وحدة، وهاذ المقاولات اللي تدير هاذ الاستثمارات، واللي ما كانت لتكون في المغرب لولا الإشراف الشخصي ديال سيدنا الله ينصرو، والضمانات اللي تيعطيها المغرب في إطار الوزن ديالو القوي جدا اللي فيها (la stabilité macro- économique) واللي فيها كذلك واحد العدد ديال المنظومات اللي عندنا، لا في المستوى التشريعي ولا في الميدان، كاين 3 ديال الأمور أساسية كانت مهمة وحاسمة في هذا المجال.

المسألة الأولى بطبيعة الحال هو المنظومة ديال الاستثمار فبلادنا لأنها مهمة جدا، اللي أول ضامن ديالها هو سيدنا الله ينصرو.

ثانيا، كاين القضية ديال كيفاش المغرب كيدبر الطاقة ديالو، لأن هاذ الاستثمارات العالمية ما تيمكنلهاش تجي إيلا ما كانوش متأكدين أنه كاين واحد الطاقة نظيفة هي اللي غادي تخلي هاذ الاستثمار يخدم، وكيف ما كتعرفو كانت واحد الرؤية استباقية ديال سيدنا الله ينصرو فالبلاد، باش وصلنا اليوم لواحد النضج باش قدرنا كنتكلمو مع هاذ المقاولات ومع هاذ المستثمرين بهاذ الثقة فالنفس وبهاذ القدرة على أننا نعطيو هاذ الضمانات هاذي بشكل عملي وآني.

ثالثا، كاين القضية ديال الموارد البشرية وهي اللي جات فالسؤال ديالكم.

فالتوجيهات ديال سيدنا الله ينصرو واضحة ومعروفة، وانطلاق التكوين في مجال صناعة الطائرات والمجال ديال المطارات والمجال ديال الطيران بصفة عامة هو من صميم التوجيهات اللي دارها سيدنا الله ينصرو في الاستراتيجية لا سيما ديال التكوين المهني.

وتنفيذا ديما لهاذ التوجيهات هاذي، مؤخرا اخذينا واحد القرار تنفيذا لهذه التوجيهات هو أنه خص يكون واحد التخصص كيواكب هاذ النضج اللي وصلنا لو، اللي عاد تكلمت عليه قبل لحظات، والذي بموجبه عندنا تقريبا واحد 1000 دبا ديال الناس اللي تيتكونو، راه حيث هاذ (les profils) راه ماشي ساهلين، لأن خصك تكونهم فواحد (les métiers) فواحد المهن كتسمى (MRO[3]) ديال الصيانة ديال الطائرات، وهاذ المهن هاذي ماشي أجي وكون فيها.

فاحنا اخذينا القرار مع هاذ المستثمرين ومع الشركة ديالنا الوطنية اللي هي (la Royal Air Maroc) الخطوط الملكية المغربية اللي حتى هي عندها واحد الطموح كبير كيواكب الطموح ديال المغرب في أفق السنوات القليلة المقبلة، أنها كتقتني واحد الأسطول كبير وخصها حتى هي تدير الصيانة.

أنه واحد المعهد ديال التكوين خلقناه جديد سميتو MOROCCAN ACADEMEY OF AERONAUTICS: الأكاديمية المغربية لمهن الطيران، اللي خلقناه بموجب واحد المرسوم داز فالحكومة نهار الخميس اللي فات، واللي بموجبه هاذ المهن اللي كنتكلم لكم عليها ديال (MRO) غادي تكون مثبتة فيه، بالإضافة إلى عدد من المعاهد التابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل اللي كتدير تكوينات أخرى.

وثالثا، بعض التكوينات اللي كتكون في المعهد المغربي للطيران، (l'IMA: Institut Marocain de l'Aéronautique).

إذن إيلا جمعنا هاذ 7 ديال المعاهد غنلقاو راسنا المغرب عندو واحد القوة ضاربة، ولكن دبا غتكون قوة ضاربة بفعالية كبيرة جدا، علاش؟

لأن تطور هاذ المهن عند هاذ المقاولات اللي كتجعل المغرب موجود على الساحة الدولية، كيف ما قلت لكم، بواحد القدرة كتفوق 350 (Moteurs) محرك فالعام ماشي هي قليلة جدا، وإيلا شفتو المشروع اللي أشرف عليه سيدنا الله ينصرو كان مشروع قوي ومهم جدا وقل نظيره على المستوى التكنولوجي.

إذن احنا التزامنا في الحكومة بتنفيذ هاذ التعليمات الملكية بفتح المجال للشباب من أجل التكوين فهاذ الصناعات الدقيقة جدا على جميع المستويات، من التأهيلي حتى للتقني المتخصص، بالإضافة إلى ما تتيحه التكوينات في المجال ديال مدارس المهندسين اللي عندنا فهاذ المجال، هو قطب الرحى من أجل استقطاب هذه الاستثمارات في المستوى العالي.

وخصكم تعرفو أنه هذه الاستثمارات شي كيجيب شي، فإذا كنا بفضل الرؤية المستنيرة لصاحب الجلالة درنا قطاع صناعة السيارات واللي أعطى اليوم واحد النتيجة مهمة جدا وأصبح أكبر قطاع مصدر في المغرب ومن أكبر المشغلين في المغرب، فاليوم القطاع ديال صناعة الطائرات، مثلا هاذ الاستثمار بوحدو تيضرب في جوج يعني القدرة التصديرية ديال المغرب، غير في هاذ (le projet d'investissement) بوحدو.

إذن هاذي واحد الخطة استراتيجية كبيرة جدا تتجاوز يعني المدى ديال العمل ديال واحد الحكومة أو 2 أو 3، وملي تنجيو احنا تنفذو هاذ التوجيهات هاذو وتنتأكدو، تنحرصو على أن البنيات والتجهيزات ديال التكوين وديال الموارد البشرية في آخر صيحاتها، لأن فيها استثمارات مهمة جدا كتكون جاهزة ورهن إشارة المستثمرين باش تيعرفو أن المغرب واحد البلاد اللي قادة بشغالها كيفما جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة جدا.

وشكرا على سؤالكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار السيد الرئيس، السي البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا لكم السيد الوزير على جوابكم الذي تضمن معطيات وتفسيرات وبيانات وأفكار التي أغنت تساؤلاتنا.

[3] Maintenance, Réparation et Opérations.

لا يخفى عليكم بأن بلادنا اتخذت خطوات ثابتة لتحديث المنظومة الاستثمارية الوطنية تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية التي بوأت المملكة مكانتها الريادية كقطب استراتيجي عالمي في مجال صناعة محركات الطيران، ويواصل المغرب بخطى جريئة رسم معالم صناعة وطنية حديثة واستثمارات عالمية مهمة، ونخص بالذكر هنا صناعة السيارات باعتبارها حققت نتائج جد مشرفة ومثمرة ومشجعة لتطوير النسيج الصناعي بالمغرب، وعلى رأسه صناعة الطيران.

اليوم، يمكن لنا القول بكل افتخار بأننا نشهد تحولا كبيرا في بنية الاقتصاد الوطني والذي تلعب فيه الصناعة دورا محوريا في تحقيق السيادة الاقتصادية وتحريك عجلة التنمية البشرية بفضل الكفاءات والأطر المغربية في مجال قطاع الصناعة، والتي نحييها عاليا من داخل هذا المجلس الموقر، إيمانا منا بأدوارها الطلائعية في بناء هذا المسار المكلل بالنجاح.

وفي هذا الإطار، نناقش معكم السيد الوزير دور مؤسسات التكوين في مهن صناعة الطيران وفي توفير موارد بشرية ذات كفاءة عالية وفي تطوير القدرات التواصلية واندماجها التي يتطلبها سوق الشغل، لأن الاستثمار الدولي دائما ما ينزح نحو اختيار الدول التي لها قاعدة كافية من الكفاءات والأطر المؤهلة في احتضان هذه المشاريع ذات القيمة المضافة العالية.

لذلك السيد الوزير على الرغم من أن بلادنا تتوفر على 7 مؤسسات للتكوين في مهن صناعة الطيران، تبقى غير كافية أمام ما يعرفه هذا القطاع من طفرة عالية، ما يفرض عليكم توسيع مجالات التكوين المهني في هذا المجال، لكي نضمن تكوين أكبر قدر ممكن من الكفاءات الوطنية وذلك لمسايرة الدينامية الاقتصادية، لأن السوق الدولية تفرض تنافسية كبيرة في الخبرات والكوادر وهو حق مشروع لاحتضان كافة الفاعلين الدوليين والاقتصاديين على وجه الخصوص، بحيث تشير كل المؤشرات والأرقام بأننا بلدا صاعدا تمكنا من بناء مسار تراكمي حول اقتصادنا الوطني إلى اقتصاد منتج بفضل منظومة صناعية صاعدة أثبتت صلابتها على الصعيد العالمي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السي محمد عموري.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنشكركم على العرض القيم ديالكم.

غنبداو المداخلة ديالنا، غنقولوها بكل وضوح، المغرب ربح رهان جذب الاستثمار وبناء المنصات الصناعية، ودابا خصو يربح رهان آخر أهم وأصعب هو رهان الكفاءات.

السيد الوزير المحترم،

قبل ما ندخلو فالنقط اللي غادي نطرح خصني نوضح واحد الأمر، هاذ الملاحظات والاقتراحات ما تتنقصش حتى حاجة من المجهودات المهمة اللي دارها القطاع الحكومي ديالكم، ولا من العمل اللي كيدار اليوم، بالعكس احنا كنثمنو هاذ المجهودات وكنعتبرو راسنا في البرلمان كشريك في المواكبة باش نعاونو على تقوية الاستراتيجيات وتحسين النتائج ميدانيا.

السيد الوزير،

الأرقام كتبين حجم الرهان، حوالي 300.000 شاب كيولجو سوق الشغل سنويا، القطاع الصناعي وصل فـ 2024 لأكثر من مليون منصب شغل، وبالنمو كيفوق 4.3%، لكن المهم هو الحفاظ على هاذ الدينامية اللي كاينة، اللي ما يمكنش يكون إلا بشرط واحد، وهو ملاءمة التكوينات مع حاجيات المقاولة وحاجيات الصناعة.

أولا: التكوين المستمر خصو إعادة نظر عاجلة، حيث من غير المعقول أن أقل من 1% من ضريبة التكوين المهني كتوصل فعلا للاستعمال من طرف المقاولات، التمويل كاين لكن، السيد الوزير، خصنا نعترفو بأن المساطر مازالت معقدة شيئا ما والآليات خصها واحد التبسيط وواحد الفعالية ونتائج ملموسة؛

ثانيا: كنثمنو نموذج المعاهد ذات التدبير المفوض، لأنه اعطى واحد النتائج قوية بواحد النسبة ديال الإدماج ما بين 80 حتى 100%، لكن خصنا نوسعو هاذ التجربة فباقي القطاعات خصوصا قطاع الطيران، السيارات والنسيج؛

ثالثا: خصنا نفهمو أن الصناعة اليوم، ما بقاتش السيد الوزير، غير تقنية فقط ولات مرتبطة حتى مهارات جديدة وحاسمة، الرقمنة، الذكاء الاصطناعي، الإنتاجية، الابتكار وكذلك الاستدامة.

ومن هنا، كنجي أهمية مبادرة بحال (Morocco Innovation Lab) اللي كيتبناه الاتحاد العام لمقاولات المغرب، كمشروع عملي لتطوير الكفاءات ونشر ثقافة الابتكار.

السيد الوزير،

من بين الأوراش اللي بالنسبة لينا، ما يمكنش تبقى مؤجلة، وهي إعادة صياغة مدونة الشغل، حيث اليوم تنخدمو بنص قانوني ولى متجاوز وما بقاش كيتلاءم مع التطور اللي كيعرفو بلادنا.

وبالنسبة لينا داخل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إصلاح مدونة الشغل ماشي غير ورش من بين الأوراش، راه رؤية وأولية من الأولويات.

وختاما، السيد الوزير، المصانع نقدرو نبنيوها فعام، لكن الكفاءات كتبنى في سنين من الجهد، ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، كنجددو

الاستعداد ديالنا، نخدمو معكم كشريك مسؤول لإنجاح هاذ الرهان الوطني، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا.

المستشار السيد يحفضه بنمبارك، رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

نود، السيد الوزير المحترم، نود التأكيد أن تأهيل الرأسمال البشري الوطني، يشكل ركيزة مركزية لإنجاح التحولات الصناعية التي تعرفها بلادنا، خاصة في القطاعات الاستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية، وفي مقدمتها قطاع الطيران الذي أصبح اليوم أحد الأعمدة الأساسية للتموقع الصناعي والاقتصادي للمغرب، لما يتيح فرص الشغل المؤهل وجلب الاستثمارات الأجنبية ونقل الخبرات والتكنولوجيا المتقدمة.

لقد تفضلتم، السيد الوزير، بتقديم معطيات تبرز حجم المجهودات التي باشرتها الوزارة في مجال التكوين والتأهيل والتخصص، مع خلق معاهد في صناعة الطيران والصناعة الدقيقة للطيران، وهي مجهودات نثمنها خصوصا ما يتعلق بملاءمة التكوينات مع حاجيات المقاولات الصناعية وتعزيز الشراكات مع الفاعلين الاقتصاديين واعتماد مقاربات تستجيب لمتطلبات المهن الجديدة التي تفرضها التحولات التكنولوجية المتسارعة في مجال صناعة الطيران.

فهذه الصناعة تعتمد على تكنولوجيا دقيقة ومعايير صارمة للجودة والسلامة ومحن ذات طابع تقني وهندسي متقدم، مما يجعل كل الاستثمار في البنيات الصناعية والتجهيزات المتطورة رهينا بجودة كفاءات بشرية قادرة على تشغيلها وتطويرها وضمان مردوديتها الاقتصادية، وهي بالفعل لدينا كفاءات عالية.

ومن هذا المنطق، فإن تسارع وثيرة التطور الصناعي وارتفاع متطلبات الجودة والتخصص يفرضان مواصلة تعزيز منظومة التكوين المهني والتقني وتوسيع العرض التكويني الموجه خصيصا لقطاع الطيران، مع التركيز على الكفاءة التقنية والهندسية، وهي الآن متوفرة وضمان الإدماج المهني المستدام للشباب بما يعزز تنافسية هذا القطاع ويقوي مساهمته في النسيج الاقتصادي الوطني.

وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار..

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيبات.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

جوابا على أسئلتكم، بغيت نقولكم أننا حريصين بالنسبة للشعب، لا بالنسبة للشعب التي يعاد فيها النظر ولا الشعب الجديدة على أنها تكوين في مستوى ما تريده المقاولات والصناعة في بلادنا والخدمات كذلك.

فتم إحداث وتحيين 130 شعبة جديدة وتم إرساء 300 شعبة متوجة بدبلوم و532 شعبة تأهيلية بالنسبة للتكوينات التأهيلية.

بالنسبة للتدبير المفوض هذا المثال اللي قدمتو بالنسبة لقطاع الطيران ديال "الأكاديمية المغربية لمهن الطيران" هو مؤسسة جديدة ياله تخلقات دابا ديال التدبير المفوض وعهد بالتدبير ديالها للخطوط الملكية المغربية بالنسبة للقطاع كلو تماشيا مع هاذ النمط ديال التدبير اللي كيعطي الفعالية ديالو في بعض الحالات وهاذي حالة من هذه الحالات.

بالنسبة للإشكاليات التي تم التطرق إليها هي إشكاليات مهمة، أنا كان عندي نهار الجمعة اجتماع مع الإخوان ديالكم في المجال ديال التكوين المستمر، تنفيذا للالتزامات اللي درناها في الخريطة الحكومية في مجال التشغيل، وعندنا اجتماع آخر نهار الاثنين باش نقدرو نوصلو إن شاء الله مع جميع الفرقاء اللي حتى هوما غادي نجتمع معهم إلى هندسة نهائية لهاذ الموضوع قبل نهاية هذا الشهر ديال يناير إن شاء الله ديال التكوين المستمر باش نوضعو حد لهاذ التعقيدات المسطرية اللي كيفما كتعرفو عندها أكثر من ثلاثة عقود.

بالنسبة لمدونة الشغل نفس الشيء، كما أعلنت عنه في القبة الأولى، هنا قدامكم تنقول لكم، تعهد الحكومة أنها توصل للنتيجة اللي اتفقنا عليها في الحوار الاجتماعي ونحاولو إن شاء الله نديروهاذ الشي قبل الجولة المقبلة أو قبل فاتح ماي المقبل بجميع الوسائل الممكنة، وراه تكلمت عليها مرارا وتكرارا، واخا هاذ الشي ما داخلش في الجواب على هاذ السؤال، كتبقى بطبيعة الحال على أنه ديما كشركاء غادي نبقاو أننا كنعاونو بعضياتنا إما بمقترحات، إما في بعض الأحيان بالانتقادات البناءة اللي هي اللي تتجعل الأداء كيتطور، واحنا كحكومة بطبيعة الحال كنبقاو في خدمة المواطنات والمواطنين ومن خلالكم بطبيعة الحال التراب الوطني.

وشكرا.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "مآل برامج إنعاش التشغيل".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السي المختار.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن مآل مختلف البرامج المتعلقة بإنعاش التشغيل ومنظومة التشغيل الذاتي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

البرامج النشيطة ديال التشغيل هي كتعرف واحد التقدم ملموس في السنة ديال 2025، فإلى حدود شهر 09 وخصوصا ما بين شهر 08، 09 و10 راه وصلنا تقريبا في البرنامج ديال إدماج اللي هو أحد البرامج المهمة 126.428 مستفيدا، الذين تم إدماجهم في عدد من المقاولات، ودرنا واحد الاستقصاء ديال المقاولات، ووجدنا 40.000 منصب شغل وواحد آخر احنا في طور إنجازها في هذا المجال، ومنهم واحد العدد مهم تقريبا 20% ديالهم غير حاصلين على شواهد، وهي من المستجدات اللي جبناها في الخارطة الحكومية في مجال التشغيل.

بالنسبة للبرنامج ديال "تحفيز"، اللي كيف ما تتعرفو موجه للشركات حديثة النشأة وما تيعطيش (les contrats) ديال (l'ANAPEC[4])، تيعطي (les contrats des droits communs) يعني اللي فيهم (CDD[5] وCDI[6]) راه وصلنا تقريبا لـ 15.700 أجير فهاذ 10 شهور الأولى ديال 2025، يعني تقريبا 48% منهم دون سن الخامسة والثلاثين.

تيبقى واحد البرنامج أسميتو "تأهيل" راه درنا لو واحد الحلة جديدة وغادي ينطلق الحلة الجديدة ديالو فهذا السنة، يعني فهاذ (le trimestre) هذا، باش يشمل تقريبا 30.000 ديال الشباب اللي تيديرو واحد التكوين باش تيأهلهم يولجو لواحد الشغل.

وزدنا بطبيعة الحال اللي كان ناقص في تركيبة كلها ديال البرامج النشيطة للتشغيل هو برنامج "تدرج" اللي دارتو الحكومة وأشرفت عليه مع عدد من السيدات والسادة الوزراء والشركاء لتكوين 100.000 ديال المتدرجين والمتدرجات، هو واحد التكوين اللي تيخدم لأن تيكونو تيتكونو في وسط المقاولة في أغلب الأحيان، انطلق مع جميع الشركاء هاذي تقريبا 3 أشهر وغادي تجي الوقت باش نعطيكم الحصيلة الأولية ديالو إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة السيد المستشار، السي صواب للتعقيب.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

تعقيبا على جوابكم، السيد الوزير، نسجل أن الحكومة ما تزال تعتمد على منطق الأرقام المجردة في تقييم سياسة التشغيل، في حين هذه الأرقام كما تقدم لا يظهر لها أي أثر ملموس في الواقع الاجتماعي والمعيشي للمواطنات والمواطنين، فالأرقام التي تعلنون عنها داخل هذه القبة لا تنعكس لا على تراجع فعلي للبطالة ولا على تحسن شروط الشغل، ولا على الاستقرار المهني، وهو ما يجعلها أرقاما نظرية لا تطمئن الرأي العام ولا تطمئن الباحثين عن الشغل.

وقد أشرتم إلى ما اعتبرتموه انتعاشا في التشغيل، خصوصا بالعالم القروي، غير أن هذا الانتعاش يظل ظرفيا وموسميا مرتبطا أساسا بوفرة محصول الزيتون كجهة بني ملال- خنيفرة، وينتهي بانتهاء الموسم الفلاحي ولا يمكن اعتباره نتيجة مباشرة لسياسة تشغيل ناجعة.

السيد الوزير،

إذا أضفنا إلى ذلك، فشل برنامجي "فرصة" و"أوراش" في خلق مناصب الشغل قارة، حيث افتقر برنامج "فرصة" إلى المواكبة والتتبع الجدي، بينما كرس برنامج "أوراش" منطق الشغل المؤقت دون إدماج مهني حقيقي، فإن الحصيلة العامة تبقى مخيبة الآمال.

والأخطر من ذلك، السيد الوزير، أن الحكومة كانت قد قطعت وعودا واضحة في مجال التشغيل، غير أن هذه الوعود لم يتم الوفاء بها إلى حدود الساعة، ولم يبق على نهاية الولاية الحكومية إلا أشهر قليلة، وبعد مرور معظم الولاية لا يلمس المواطن أي تحسن حقيقي في وضعية الشغل وهو ما يكشف عن فجوة عميقة بين الالتزامات المعلنة والنتائج المحققة.

وعليه، نسائلكم بكل وضوح، ألا تعتبرون أن عدم الوفاء بوعود التشغيل، ونحن على بعد أشهر قليلة من نهاية الولاية، فهو فشل لا يمكن انكاره ولا تبريره بالأرقام أو الخطابات.

وشكرا.

[4] **A**gence **N**ationale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences.

[5] **C**ontrat de travail à **D**urée **D**éterminée.

[6] **C**ontrat de travail à **D**urée **I**ndéterminée.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

من الطبيعي أن كونكم في المعارضة انكم تقولو على أننا ما درناشاي، ومن الطبيعي أننا ندافعو عاوتاني على الموقع ديالنا والموقف ديالنا.

ولكن باش نكونو متجردين، راه الأرقام اللي تنقدمها السيد المستشار المحترم، في غالبيتها ليست أرقام ديال الحكومة، تتكون أرقام ديال (Haut-Commissariat au Plan)، المندوبية السامية للتخطيط اللي كانت في واحد الوقت تتقول على أن الوضعية فيها تدهور، ومن بعد بدات تتقول أن الوضعية فيها تحسن.

فملي كانت الوضعية فيها تدهور كنت تنجي وتنعترف أن الوضعية فيها تدهور، ودرنا واحد عدد المخططات، درنا واحد عدد البرامج، ملي الوضعية بدات تتحسن خصنا ضروري كذلك نعترفو بأن الوضعية تتحسن، حتى واحد ما قال أن المشكل ديال التشغيل تم حله، ما بقاشاي، ما عمري أنا ما قلت هاذ الكلام هذا، ولكن تنقولو أنه جميع المؤشرات في تحسن، هاذ الشي قبل هطول الأمطار، هاذ الشي راه تنهضر على 2025.

أما وقد أجاد الله علينا بهذه الأمطار ديال الخير، نحن نتمنى أنها إن شاء الله تساهم كذلك أكثر في مصلحة المواطنات والمواطنين.

حاجة واحدة، ربما ما غيبقاش عندي الوقت، ربما السيد الرئيس غادي نستدرك الوقت ربما في سؤال آخر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "النهوض بالتشغيل في المجالات الترابية التي تعاني من ضعف مؤشرات التنمية البشرية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

شكرا السيد الرئيس.

حول النهوض بالتشغيل في المجالات الترابية التي تعاني من ضعف مؤشرات التنمية البشرية، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

سؤال مهم لأن الجهات اللي تتعرف ضعف المؤشرات ديال التنمية البشرية، الطريقة ديال احتساب هاذ المؤشرات ديال التنمية البشرية تترجعنا إلى مواضيع اللي هي خارجة بعدا على التشغيل، تتبدا بالتكوين وبالدراسة والتعلمات... إلى آخره.

ولكن باش نجي ونجاوبك في إطار اختصاصات الوزارة، بطبيعة الحال، بغيت نقول لك على أنه السياسة ديالنا كان فيها واحد (Bloc) واحد الركن أساسي، أشنا هو هاذ الركن الأساسي اللي كان؟

هو أنه واحد الشريحة ديال المواطنات والمواطنين اللي تيكونو ربما في هاته الجهات ما تتكونش عندهم الفرصة والإمكانية على أنهم يلقاو واحد العمل فهاذيك الجهات، نظرا لأن الاستثمارات اللي كاينة في هاذيك الجهات والنسيج المقاولاتي اللي كاين غير كافي، ما شي غير موجود، غير كافي.

فالحكومة دارت 3 ديال الحوايج:

- **أولا:** دارت واحد البرنامج اسميتو تدرج، اللي قريب للمواطنات والمواطنين، ما تيطلبش منهم أنهم يرحلو أو لا يبدلو المدينة، لأن كاين عدد كبير ديال المراكز ديال التدرج المهني في قطاعات بحال الفلاحة، بحال الصيد البحري، بحال الشباب، بحال المرأة، بحال الصناعة التقليدية.

شحال لقينا ديال المهن؟ 200 ديال المهن، ورفعنا الميزانية اللي تتعطى للناس اللي تيديرو لهم التدرج المهني، باش الناس اللي تيديرو الطبخ ولا اللي تيديرو الطرز ولا اللي تيديرو (Textile) ولا اللي تيديرو إصلاح الآليات الميكانيكية ولا الإلكترونية ولا اللي تيديرو الجبص ولا اللي تيديرو النجارة ولا اللي تيديرو الألمنيوم، كلهم هاذو باش ارفعناهم من 4000 درهم إلى 5000 درهم.

وفي الحرفيين بالخصوص زدنا اللي تيقري الناس على كل واحد تيقريه زدناه تقريبا 300 درهم دابا اللي باش تيشدها، إيلا عندو 10 الناس راه 3000 درهم مثلا في الشهر، 100.000 كنا تنديرو في هاذ الشي 9.000 العام اللي فات في 2025، دابا دزنا لـ 100.000 باش تعرف أنه هذا اهتمام مهم، وأكثر من 50% ديال هاذ الناس غيكونو في هاذ المناطق هاذي.

- **ثانيا:** درنا فضاءات للتشغيل، عندي بعض الأرقام هنا ديال هاذ الفضاءات ديال التشغيل، 39 ديال الفضاءات ديال التشغيل، مثلا 20 فضاء بجهة بني ملال- خنيفرة، 10 دالفضاءات فاس- مكناس، 5 في مراكش، 3 في الدار البيضاء، 1 في طنجة- تطوان والبرنامج مستمر.

- **ثالثا:** درنا واحد الميثاق ديال المقاولات الصغرى والصغيرة جدا، راه السيد الوزير داير (la caravane) فين عندك دابا؟ في العيون وقيلة حسب ما شفت، باش المشاريع الاستثمارية اللي ما بين مليون درهم حتى 50 مليون ديال الدرهم بالخصوص نقدرو نواكبوها، وتتعطيها الدولة واحد (les primes) ثلاثة ديال (les primes) تيوصلو لـ 30% إيلا جينا

نجمعوهم كاملين، وحدة من هاذ (les primes) هاذي على التشغيل، كاين 1.5 (le ratio) وتيولي 1 في القطاع ديال السياحة.

ولكن واحدة من هاذ (les primes) هاذي راه تقدر توصل فيها 10% ديال حسب المنطقة فين جات، واش (la liste A) أو (la liste B) وهاذ الشي كامل مديور لهاذ المناطق هاذي، بالإضافة بطبيعة الحال إلى القطاعات الواعدة أو ذات الأولوية والاستراتيجية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على هذه التوضيحات التي قدمتموها لنا والتي تعكس بالملموس كل المجهودات المتواصلة لهذه الحكومة في الرفع من وتيرة البرامج النشيطة للتشغيل، من خلال التنزيل المحكم لخارطة الطريق الوطنية للنهوض بالتشغيل، والتي أبانت كل مؤشراتها الملموسة عن تحقيق نتائج جد مثمرة وعرفت معدلات البطالة على الصعيد الوطني تراجعا ملحوظا في الأشهر الأخيرة، حيث جاءت تتويجا للدينامية الكبيرة التي أحدثها الميثاق الجديد للاستثمار بأهدافه المركزة والواضحة والتي جعلت ملف التشغيل على رأس أولوياته.

السيد الوزير المحترم،

متفقون معكم بأننا أمام دينامية إيجابية، إلا أنه للأسف هناك تباينات واضحة في منظومة الاستهداف، حيث لايزال التشغيل بالعالم القروي يعرف معدلات مرتفعة في بطالة الشباب، جراء تداعيات الجفاف التي ساهمت في ارتفاع نسبة الهجرة القروية نحو الحواضر، ما أثر بشكل سلبي على مناصب الشغل بالوسط القروي والحضري معا، خصوصا في صفوف الشباب غير حاملي الشهادات الذين يجدون صعوبة كبيرة في الحصول على فرص عمل قارة.

وهنا، السيد الوزير، أُلح على كلمة قارة، حيث هي الوسيلة اللي كتمكن الشاب المغربي باش يبني حياتو ويأسس الأسرة ديالو ويمكنو من الولوج إلى الاقتراض البنكي لشراء السكن وتحقيق الكرامة ديالو.

اليوم المؤشرات الإيجابية اللي كيعرفها ملف التشغيل، السيد الوزير، لا تعكس حجم التفاوتات المجالية وإكراهات البطالة، حيث أن سوق الشغل بجهة- فاس- مكناس وجهة الشرق يعرفان ارتفاعا ملحوظا في معدلات البطالة، مما يضعهما على رأس أكثر الجهات تضررا في هذه الظاهرة.

فرغم الإمكانيات التي تزخر بها هاتين الجهتين والموقع الاستراتيجي لهما القريب من الموانئ المتوسطية الضخمة التي توجد في طريق الإنجاز، فإن هاتين الجهتين للأسف تعرفان تزايدا ملحوظا للبطالة جراء استمرار فقدان مناصب الشغل نتيجة إفلاس العديد من المقاولات الصغرى والصغيرة جدا وغياب تكوينات تراعي متطلبات سوق الشغل.

وهو ما يفرض عليكم، السيد الوزير، إطلاق برنامج استعجالي لفائدة جهتي فاس- مكناس والشرق لكي يضعهما على المسار التنموي الصحيح، ولكي تستفيد من ثمار المغرب الصاعد الذي يضع ملف التشغيل على رأس أولوياته ويقطع مع مغرب التباينات المجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، ما بقاش ليكم الوقت.

إذن غادي نمرو للسؤال السابع، موضوعه "التزام الحكومة بتنفيذ مخرجات جولات الحوار الاجتماعي السابقة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تميرت السيد الرئيس.

أسكاس أماينو إيغودان سلماند الهنا لكل مغربي.

نسائلكم السيد الوزير عن التزام الحكومة بمخرجات الحوار الاجتماعي المركزي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

تميرت أسكاس إيغودان.

سنة أمازيغية سعيدة.

بالنسبة للحوار الاجتماعي كان واحد العدد ديال الالتزامات، الحكومة دارت واحد المجهود مهم منذ سنة 2022، الحوار ماكانش ساهل والالتزامات فحد ذاتها ماكانتش ساهلة، اليوم بلغنا واحد الرقم قياسي من الناحية المادية اللي فاتت 46 مليار ديال الدرهم ديال الإنجازات الحكومية، تنفيذا للمطالب النقابية وللشركاء الاجتماعيين، الرفع في الأجور في القطاع العام عبر شطرين كان من أهم هذه المخرجات، اخذا لنا سنتين ولكن تنفذ وتنفذ بشكل دقيق وفي موعده.

الرفع بالنسبة للحد الأدنى للأجور، بنسبة وصلات لتقريبا 20% بالنسبة (le SMIG[7]) و25% بالنسبة (le SMAG[8]) في إطار توحيد بين هذين الأجرين، يعني كان كذلك من المخرجات الأساسية، رغم الصعوبات التي قد تعترض التنفيذ اللي ما عندهاش علاقة بهاذ الموضوع بالذات، عندها علاقة بموضوع واحد آخر، يمكنا نتكلمو عليه، اللي هو أشنو خصنا نجيبو فمدونة الشغل.

كذلك، بالنسبة لعدد من القطاعات اللي كان فيها واحد الاحتقان متراكم على مدى سنوات باش ما نقولشاي عقود، حتى هو تمت معالجتها فواحد الوقت، فواحد الزمن مهم جدا، خصوصا فالسنوات ديال 24 و25 وحتى 23، منها قطاعات بحال التعليم وبحال الصحة والتعليم العالي كذلك في هذا المجال.

بطبيعة الحال، كانت هنالك التزامات أخرى، خصوصا هاذي اللي اخذيناها فالجولة ديال أبريل 2025، واحنا دابا مطالبين إن شاء الله من هنا لفاتح ماي، أننا نوصلو لواحد التنفيذ يعني مكتمل ديال جميع الفرقاء بدون استثناء، جا سؤال فمدونة الشغل فهاذ المجال، كذلك في عدد من الأمور الأخرى.

واحنا رهن إشارتكم في التحضير لهاذ الدورة هاذي بشكل دقيق، وكيفما عهدناه فيكم من التزام كذلك بالدفاع على حقوق الطبقة الشغيلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لكم السيدة المستشارة، السيدة فاطمة زكاغ.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا.

السيد الوزير،

مسار الحوار الاجتماعي، عرف خلال الفترة الممتدة ما بين 2022-2025 مجموعة من المحطات، التي رافقتها انتظارات كبيرة من طرف المركزيات النقابية وكذلك الفئات العالية، خاصة بعد توقيع اتفاق 2022 والملحق التنفيذي لـ 2024، وما تلاه من تعهدات اعتبرت آنذاك خطوة متقدمة في اتجاه إعادة الاعتبار للحوار الاجتماعي، كمؤسسة قائمة على الثقة والالتزام والتنفيذ، غير أن واقع الحال يبين الفجوة بين الالتزامات والتنزيل، أهمها خرق منهجية التفاوض والتوافق حول القوانين الاجتماعية.

السيد الوزير،

نحن اليوم أمام سنة 2026، التي تعد آخر سنة في الولاية الحكومية الحالية، وفي سياق اجتماعي دقيق يتسم باستمرار تراجع القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، وارتفاع كلفة المعيشة وتنامي مظاهر الاحتقان داخل عدد من القطاعات الحيوية سواء في الوظيفة العمومية أو في القطاع الخاص.

هذا الوضع لا يمكن فصله عن تعثر تنفيذ عدد من الالتزامات الاجتماعية واستمرار ملفات مطلبية عالقة، فضلا عما تعيشه بعض الفئات العمالية من هشاشة مهنية واجتماعية.

إن من أبرز الاشكالات المطروحة اليوم، هو عدم التفعيل الفعلي لميثاق مأسسة الحوار الاجتماعي، خاصة على المستويين القطاعي والترابي، الذي ينبغي أن يكون منتظما، محترما لآجاله ومبنيا على إشراك حقيقي للمنظمات النقابية في إعداد وتتبع وتنزيل السياسات العمومية المرتبطة بالشغل والوظيفة العمومية، عوض أن يظل موسميا.

كما أن غياب آليات ناجعة لحل النزاعات الاجتماعية أو التأخر في التدخل لمعالجة النزاعات القائمة، يساهم بشكل مباشر في تعميق التوتر وفقدان الثقة.

السيد الوزير،

إن تنفيذ التزامات الحوار القطاعي يظل من أعطاب هذا المسار، خصوصا في قطاعات حيوية كالصحة والتجهيز والماء والأشغال العمومية والتشغيل وموظفي التعليم العالي وقطاع التربية الوطنية والرياضة وحراس الأمن الخاص والتعليم الأولي وموظفي التعاون الوطني وموظفي ومستخدمي وزارة الفلاحة وقطاع الصيد البحري، وغيرها من القطاعات التي راكمت اتفاقات موقعة دون تفعيل، وملفات مطلبية دون أجوبة واضحة.

إن المطلوب اليوم، هو وضع برمجة زمنية واضحة ومعلنة لتنفيذ الالتزامات وإخراج الأنظمة الأساسية للفئات المشتركة من متصرفين وتقنيين ومهندسين ومساعدين تقنيين ومساعدين إداريين، وفق مقاربة منصفة وموحدة، وإحداث الدرجة الجديدة كالتزام مركزي وعنصر أساسي لتحفيز الأطر وتحقيق العدالة المهنية تنهي سنوات من الانتظار والتذمر.

السيد الوزير،

إن المرحلة الراهنة تفرض الانتقال من منطق الالتزامات المعلنة إلى منطق التنفيذ الفعلي في إطار مقاربة شمولية واضحة الأهداف ومحددة الآجال تعيد الاعتبار للحوار الاجتماعي كخيار استراتيجي، لا كآلية ظرفية لامتصاص الاحتقان، كما أن مراجعة القوانين المنظمة للانتخابات المهنية باتت ضرورة ملحة من أجل ضمان تمثيلية نزيهة وتعيد الثقة في هذا الاستحقاق، مع ضرورة التطبيق الصارم لمقتضيات مدونة الشغل واحترامها من طرف المشغلين ووضع حد لكل أشكال التحايل أو الخرق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

[7] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.

[8] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد الرئيس المحترم،

بطبيعة الحال إيلا شفتي السيدة المستشارة اللائحة الطويلة العريضة ديال المطالب اللي تكلمت عليها، واللي فيه عدد منها عندو ربما 30 أو 40 عام، وما تنفذشاي لمدة انتدابات حكومية متتالية.

واليوم هاذ الحكومة هاذي أدت جزء كبير من هاذ المطالب هاذو، وأنا اللي تكلمت عليهم كذلك واللي كانت جوهرية في العمل ديالنا، وعلى أية حال باقي بعض المطالب الجوهرية كاين اللي كاع ما تكلمت عليها بحال حراس الأمن الخاص اللي أنا عطيت تعهد فيها باسم الحكومة في هاذ المجال، هاذ الولاية هاذي إن شاء الله ديال 12 ساعة حتى 8 ساعات.

بالنسبة للحوارات القطاعية ربما نخالفك الرأي، كاين واحد العدد الحوارات القطاعية اللي مشات، ومشات مزيان، والقطاع ديال التشغيل اللي تكلمت عليه راه أنهينا جميع المفاوضات اليوم بالنسبة (le statut) ديال مفتشي الشغل واللي غادي يكون التوقيع عليه إن شاء الله قريبا جدا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوع "إشكالية نقل العمال من وإلى الضيعات الفلاحية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة سليمة تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الوزير،

عن ظروف نقل العاملات والعمال الزراعيين من وإلى الضيعات الزراعية، نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أنا قبلت نجاوب على هاذ السؤال بحكم يعني العلاقة ديالو بالتشغيل، ولو أن الاختصاصات ديال الوزارة لا تمتد إلى خارج الضيعات الفلاحية، كما لا يخفى عليكم، وهي غير مسؤولة على النقل بالخصوص اللي تيكون خارج، يعني مفتش الشغل ما عندوشاي الحق يفتش شي حاجة اللي خارجة من المحل ديال العمل.

ولكن عندك الحق كاين إشكال، خصوصا بالنسبة لبعض الناس اللي تيخدمو في النقل ديال الناس اللي تيخدمو وتيجمعهم اللي تيتسمى الموقف، وكيأدي لواحد المشاكل خطيرة جدا، الله يحفظ تيكون بعض الأحيان (les accidents) إلى آخره.

فاحنا بغينا نجعلو من هذا المدونة الشغل والمراجعة ديالها فرصة باش بعض الإشكاليات بحال هكذا نوضعو لها واحد التدقيق، ونزيدو نحملو المسؤولية أكبر، واخا هي راه محملة في المواد ديال مدونة الشغل بالنسبة للمقاولة، لأن هي ملتزمة بموجب المدونة على أنها توفر النقل، ملي ما تيكونش واحد النقل عمومي (un transport public)، وكذلك أنه في المعادلة الاقتصادية ديال هاذ النقل هذا، لأنه جزء من الكلفة يكون داخل بعين الاعتبار، وكنظن أن أهم حاجة يمكن لنا نديروها هو أننا نتأكدو على أنه هاذ الإجراءات هاذي ما تكونش بمعزل عن اتفاقيات الشغل الجماعي، لأننا لاحظت، مشيت مع إحدى النقابات في منطقة قروية اللي كاين واحد العمل ديال عاملين زراعيين وملي كانت اتفاقية شغل جماعي هاذ النوع الأسئلة ما بقاوش تيتطرحو، لأن أضعف الإيمان هو تيكون النقل.

احنا عليها في السؤال الأول اللي كنت تنقول خصنا نشجعو اتفاقيات الشغل الجماعية باش هاذ المشاكل هاذو اللي تيطرحو ما يبقاوشاي يطرحو ويكونو جزء لا يتجزأ من المفاوضة الجماعية في بلادنا ما بين النقابات وما بين المقاولات فهاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

تشهد العديد من المناطق الفلاحية نقل العاملات والعمال الزراعيين في ظروف مهنية ماسة بالكرامة الإنسانية كتكديس في الشاحنات والجرارات المخصصة لنقل البضائع أو سيارات متهالكة، حيث يتم نقلهم دون احترام لأبسط شروط السلامة والأمان، وأحيانا في ساعات مبكرة من الفجر وفي ظروف جوية قاسية، مما يزيد من معاناتهم، خصوصا النساء منهم، وما يسبب ذلك من حوادث سير مميتة.

فمع كامل الأسف لازالت هذه المأساة مستمرة وحصيلتها في كثير من الأحيان ثقيلة وصورها صادمة، حيث أدت هذه الأوضاع إلى وقوع حوادث سير مأساوية أودت بحياة العديد من العاملات والعمال الزراعيين، مخلفة جرحى ومآسي أسرية واجتماعية عميقة، نخص بالذكر الحوادث التي وقعت مؤخرا بمنطقة تارودانت وآيت اعميرة وسيدي يحيى الغرب والتي خلفت وراءها قتلى ومصابين وأسر مكلومة.

ورغم الجهود المبذولة، فإن ما يتخذ من تدابير وإجراءات تظل غير كافية ولم تحد من هذا النزيف الذي يحصد أرواح العاملات والعمال الزراعيين، خاصة في ظل ضعف المراقبة وغياب المحاسبة وتملص بعض المشغلين من مسؤولياتهم القانونية.

السيد الوزير،

إن إشكالية ظروف نقل العمال الزراعيين تظل إحدى الإشكاليات التي يعرفها مجال التشغيل داخل الضيعات الفلاحية وفي مراكز التلفيف، حيث يتعرض النساء العاملات لمخاطر إضافية، سواء من حيث السلامة الجسدية أو من حيث الكرامة الإنسانية، لا سيما في ظل غياب مقتضيات قانونية تلزم هذه المؤسسات بتوفير وسيلة نقل لهن بشكل آمن يحفظ حقوقهن ويضمن سلامتهن، باستثناء الحالة الوحيدة الواردة في مرسوم 2004 بخصوص العمل الليلي بالنسبة للنساء.

وفي ظل هذه الوضعية، وهي وضعية تكاد تنطبق على مجموعة من القطاعات، بما فيها القطاعات ذات الأنشطة التي يكون فيها مؤشر الخطورة مرتفع جدا، مما يؤدي أحيانا إلى وقوع حوادث مميتة.

فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إذ ندعو إلى ضرورة تحسين ظروف نقل وعمل العمال الزراعيين والنهوض بأوضاعهم واحترام كرامتهم وضمان نقل آمن وإنساني لهم باعتباره حق أساسي من حقوقهم وشرط من شروط العمل اللائق، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنؤكد على ضرورة النهوض بمعايير الصحة والسلامة المهنية في مختلف مجالات العمل في بلادنا، وتطوير منظومتنا الوطنية للصحة والسلامة المهنية كما هي متعارف عليها دوليا، خاصة وأن الاتفاقية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين التي صادقت عليها بلادنا تلزم الدول المصادقة عليها بإحداث وتطوير نظام قانوني للسلامة والصحة المهنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كما جاء في مداخلتكم وفي طرحكم للتعقيب، هاذ المسؤولية هاذي مسؤولية جماعية مشتركة ما بين عدد ديال الفاعلين، وبالمناسبة ما تتكونش غير في الضيعات الفلاحية، راه عندنا حتى بعض التصرفات فوسط المدن لعدد من القطاعات بحال التوصيل اللي كتعرض لا مولاها ولا المواطنين للخطر.

وهاذ المسؤولية المشتركة تقتضي أنه يكون واحد المجهود جماعي، وهاذ المجهود الجماعي يمكن لنا ننظموه بواحد الشكل ذكي، فيه واحد الجزء يكون قانوني ولكن كيكون واحد الجزء ماشي ضروري يدار كلشي بالقانون، احنا كندیرو الحملات التحسيسية وكتكون فيها تتبع مهم جدا، ولكن كنظن على أنه احنا محتاجين واحد المخطط قطاعي، كنهضر على الفلاحة وكنهضر على الضيعات الزراعية مع عدد ديال القطاعات المتدخلة، احنا موجودين كوزارة ديال التشغيل بطبيعة الحال بلا شك الوزارة ديال النقل وكذلك وزارات وحدين آخرين اللي عندهم علاقة مباشرة بالموضوع.

احنا كنبقاو بابنا مفتوح بطبيعة الحال في هاذ المجال، وربما بمناسبة مراجعة مدونة الشغل واخا أن الموضوع ماشي كلو داخل فيها، غادي تكون فرصة باش نشوفو أشنو هي الطريقة الأنسب من أجل التقليص من هاذ الحوادث التي نأسف بطبيعة الحال بالنسبة للمواطنين والمواطنات اللي تيتعرضو فيها، ماشي بالضرورة كسيدة الله يحفظ - كيفما ما قلت - حتى انتهاك ديال ربما الكرامة الإنسانية، الإنسان غادي في واحد العربة اللي ماشي ديال حمل الشغيلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة معنا.

ونرحب بالسيد وزير المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

وهناك سؤال وحيد موجه لكم السيد الوزير، موضوعه "تحفيز مغاربة العالم على الاستثمار بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تقديم السؤال الدكتور عبد القادر الكيحل، تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

طرح السؤال حول الحوافز لمغاربة العالم في مجال الاستثمار، فلن نجد شخصا مناسبا في هذه الحكومة للإجابة على هذا السؤال أكثر منكم السيد الوزير.

فأنتم من مغاربة العالم وأنتم المكلفون بالاستثمار، وكذلك بالتقائية وتقييم السياسات العمومية، وبالتالي كل محور من هذه المحاور يدخل في آفاق تطوير الاستثمار لدى مغاربة العالم.

مغاربة العالم يلعبون دورا مهما من حيث العملة الصعبة، من حيث الاستقرار ومن حيث دعم الأسر ومن حيث دعم الأسر في الهوامش، فلا

يكفي أن نواجه هاذ الجهد وهاذ الارتباط بحفاوة الاستقبال في الموانئ، بل كذلك بتمكين هذه الفئة لنستفيد من خبرتها، وأنتم تعلمون أن هؤلاء موزعون عبر العالم، أي تجارب وتلاقح تجارب ونقل تجارب يمكن أن نستفيد منها.

لذلك، هاذ الناس محتاجين إلى حوافز مالية واضحة، حوافز ضريبية، محتاجين إلى دعم قانوني وقضائي، أنهم نوجهم للتحكيم بدل النزاعات القضائية التي تأخذ منهم واحد الجهد كبير، محتاجين إلى احتضان رسمي إداري، ما شي بعض السماسرة اللي تيقولو لهم احنا غنتكلفو لكم بالأمور ديالكم، تيجيو تيلقاو راسهم في مشاكل ومشاكل جمة، وأنه تم تحويل هاذ المسار ديال هاذ الاستثمار، محتاجين أن ذاك الجزء من التحويلات اللي وصلت في هاذ الشهر اللي فات إلى واحد المستوى الي تيفوق 111 مليار ديال الدرهم، اللي هي شي حاجة مهمة، أنه جزء منها ما يبقاش دائما يمشي غير للاستهلاك، يمشي للاستثمار.

وأننا كذلك محتاجين نأطرهم على مستوى المجالات الربحية في المجال الاستثماري، لأنه يمكن ما عندهم معرفة بالسوق، ما عارفين أشنو واقع على المستوى الوطني، عندهم واحد يعني الاغتراب اللي تيخليهم بعادين على السوق، فبالتالي باش نوجههم من خلال الاستثمار ما يبقاوش في العقار، ذاك الشي التقليدي إلى عقارات ربحية، إلى استثمارات ربحية، إلى استثمارات متجددة اللي تتخليهم يشعرو بالثقة المزدوجة، انهم عندهم كذلك واحد المآل ربحي في الوطن ديالهم.

وهاذ الشي ما يمكن لو يتحقق إلا بمبادرات واضحة، مباشرة في علاقتنا بهاذ الفئة، لأنه الأجيال الجديدة إلى ما لقاتشاي الربح راه ما يمكنلهاش تعاود ترجع للوطن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السي عبد القادر الكيحل.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كريم زيدان، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

الجرد ديالكم اعطى الصورة الكاملة والشاملة على قضية مغاربة العالم.

قضية مغاربة العالم هي واحد الأولوية تحظى بعناية مولوية سامية، صاحب الجلالة تيشوف مغاربة العالم جزء لا يتجزأ من الوطن، هم كما قلتو عبر ربوع العالم كفاءات، خزان للكفاءة، خزان يعني لمبادرات اقتصادية ممكن تكون على مستوى.. هم تيدافعو على مصالح المغرب، المصالح العليا للمغرب، وبالتالي هاذ العناية المولوية تتعطي الإطار اللي خصنا نخدمو عليه.

أبناء الوطن، وأنا كنت مدة طويلة من الحياة ديالي عايش فيها وعارف الإمكانيات وراء مغاربة العالم، إمكانيات إيلا قلنا على 110 مليار ديال الدرهم لتحويلات مغاربة العالم سنويا، فهو جزء صغير من الإمكانيات المادية اللي عندهم، وكذلك العلاقات ديالهم الوطيدة مع الشركاء ديالهم، مع الشركات ديالهم، مع الزملاء ديالهم، اللي ممكن أنهم يدافعو على الصورة ديال المغرب في مجال الاستثمار بصفة خاصة، ولكن المجالات العامة كذلك.

التوجيهات الملكية كذلك اعطاتنا الإطار باش نخدمو، التحويلات المالية 10% فقط منها كتمشي للاستثمار، وهذا جزء يعني ضئيل وضئيل بزاف، لأنه لا بد أننا نرفعو من هاذ المستوى هذا، باش نوصلو حسب التوجيهات السامية لصاحب الجلالة 30% على الأقل.

مغاربة العالم هوما اللي يقدرو يحلو لي واحد الإشكالية ديال العدالة المجالية، لأن مغاربة العالم ما كيستوطنش فالمدينة، فالمنطقة اللي فيها يعني مزايا ليه، بل كيستوطن فالمنطقة اللي هو منحدر منها، وبالتالي غادي يستثمر فالمناطق النائية وجميع جهات المملكة، وهذا هو اللي خلق لنا وغادي يعطينا ذيك الفرصة أننا نوصلو لذيك العدالة المجالية والتنمية الاقتصادية في جميع ربوع المملكة، ما يكونش غير كما جا بها صاحب الجلالة سرعتين، بل يكون عندنا النمو كبير.

أش كتدير الوزارة باش تواكب هاذ الفئة المهمة من المجتمع؟

أول حاجة هو أن فجميع الزيارات الترويجية اللي عرض المغرب، كنتلاقى مع مغاربة العالم، أخيرا كنت فميونخ فألمانيا، تلاقيت مع 140 من المستثمرين والراغبين فالاستثمار فالمغرب، كذلك الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات والصادرات عندها واحد (desk) اللي موجه لمغاربة العالم لمواكبتهم وإعطائهم يعني المعلومات اللازمة والتقنية إيلا كان شي إشكالية فهاذ القضية هاذي.

كذلك، منصة رقمية تعطيهوم الأهلية أنهم ياخذو المعلومات، ولكن أهم حاجة هو أننا مناخ الأعمال خصنا يكون فمستوى عالي، لأن مغاربة العالم عايشين يعني فواحد الأجواء اللي بالنسبة لهم مناخ الأعمال كيلعب دور كبير، تحسين مناخ الأعمال واللي غاديين فيه الحمد لله بوتيرة جد مشرفة.

كذلك، يعني التعريف بالاستثمارات وإمكانية الاستثمارات فالمغرب اللي درناهم، كنذكر أسبوع ديال الاستثمارات مغاربة العالم، اللي كان فشهر غشت، تماشيا مع اليوم الوطني للمهاجر، من 11 حتى لـ 15 غشت فجميع المراكز الجهوية للاستثمار عبر ربوع المملكة، كانت مواكبة مباشرة.

هاذو غير بعض النقط، لكن الأهمية ديال مغاربة العالم احنا واعيين بها ولهم من الامكانيات اللي يقدرو يخلقو لنا واحد الاستثناء فالمغرب.

إن شاء الله، هاذ الأفكار اللي اعطيتينا وإن شاء الله نوطدو العلاقة بينتنا من بعد، باش هاذ الأفكار ديالكم يصبو فالسياسات ديالنا، باش تكون واحد الالتقائية ديال السياسة، ماشي على المستوى المؤسساتي، بل بين الغرفتين ديال البرلمان، باش نحققو هاذ النتيجة اللي نصبو إليها جميعا، تحت

القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الله ينصرو.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.
ونشكركم على مساهمتكم القيمة معنا اليوم.
قبل رفع الجلسة، يطيب لي أن أهنئ الجميع بالسنة الأمازيغية الجديدة.
أسكاس أمباركي.
وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال الجلسة الشفوية.
وننتقل للجلسة المخصصة للتشريع.

رفعت الجلسة.